مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 15، العدد 58 (ربيع 2004)، ص 5

حماس بعد الشيخ ياسين والرنتيسي
في ضوء توقعات الانسحاب الإسرائيلي
من قطاع غزة

زياد أبو عمرو صخر بسيسو سعيد صيام
(مستقل) (فتح) (حماس)

أجرى المقابلات: **طلال عوكل***

في إثر اغتيال إسرائيل زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، ثم خلفه عبد العزيز الرنتيسي، ثارت تساؤلات كثيرة بشأن مستقبل الحركة، ونشاطاتها المسلحة، وعلاقاتها بالسلطة والقوى الفلسطينية الأُخرى وحزب الله اللبناني، وما تنوي فعله في حال إقدام إسرائيل فعلاً على الانسحاب من قطاع غزة في إطار مشروع رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون.

ومن أجل الحصول على أجوبة عن هذه الأسئلة أجرت "مجلة الدراسات الفلسطينية" مقابلات منفصلة مع كل من: زياد أبو عمرو، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ووزير الثقافة في حكومة محمود عباس السابقة وعضو لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية؛ صخر بسيسو، محافظ محافظة شمال غزة ونائب أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح"، وهو سفير سابق لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس سابق للاتحاد العام لطلبة فلسطين؛ الشيخ سعيد صيام، أحد قياديي حركة حماس وممثلها في لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية وأحد أبرز الأسماء التي تستهدفها إسرائيل بالتصفية. ■

(*) كاتب وصحافي فلسطيني. وكان تداول صوغ محاور الأسئلة مع عضو هيئة تحرير المجلة، جميل هلال، وأجرى جزءاً من المقابلات قبل أيام قليلة من اغتيال الرنتيسي في 17 نيسان/أبريل 2004، والجزء الآخر بعد الاغتيال.

■ يجري الحديث عما بعد الشهيدين أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي. هل يمكن اعتبار ذلك بداية لمرحلة جديدة على مستوى حركة حماس، من حيث الدور والبرنامج، وعلى مستوى وضعها الداخلي، والعلاقة بالقوى الفلسطينية الأُخرى، وعلى مستوى الصراع مع إسرائيل؟ بتعبير آخر: هل سيؤثر غياب القائدين في وحدة حركة حماس (داخلاً وخارجاً على سبيل المثال)، وفي خطها السياسي والعلاقات الفلسطينية – الفلسطينية؟ وكيف؟

زياد أبو عمرو: بالتأكيد حركة حماس بوجود الشيخ أحمد ياسين على رأسها تختلف بعض الشيء عنها من دونه، لأنه مؤسسها وزعيمها الروحي، ويتسم بمجموعة من الصفات لا يتمتع بها أي زعيم آخر من زعماء الحركة المعروفين. فالشيخ ياسين أضفى على الحركة بعداً روحياً ودينياً، حقق لها شعبية وامتداداً وتعاطفاً من نوع آخر على الصعيد الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي. والشيخ أحمد ياسين كان معروفاً بتواضعه الجم وبانفتاحه على الفئات الشعبية في المجتمع الفلسطيني، وكان بابه مفتوحاً، يستطيع أي فلسطيني أن يقابله. وقد تدخل الشيخ ياسين دوماً وساعد في حل مشكلات الناس. الشيخ ياسين امتلك رؤية شمولية ومتكاملة لدور حركة حماس، كحركة إسلامية سياسية ووطنية، وأوجد توازناً ناجحاً بين مختلف نشاطات الحركة وعملها، إن كان ذلك على صعيد العمل العسكري، أو السياسي، أو التنظيمي، أو الاجتماعي، أو الخيري، الداخلي والإقليمي والعالمي. والشيخ ياسين شخصية كاريزماتية، كان يجسد التوحد والاعتدال داخل الحركة، والانفتاح على الأطراف الأُخرى الداخلية والخارجية. في شخص الشيخ ياسين اجتمعت المقومات كلها، وغيابه يشكل خسارة كبرى للحركة من الصعب تعويضها إلاّ بتقاسم وظيفي بين عدة أشخاص، أو بتفعيل دور مؤسسات الحركة كي تسد الفراغ الذي أحدثه. من وجهة نظر فلسطينية، ومن وجهة نظر المراقب لوضع حركة حماس، مثّل الشيخ أحمد ياسين خط التوازن في حركة حماس. أمّا من وجهة النظر الإسرائيلية فهو ليس كذلك. لكن الشيخ ياسين كان مرناً، وعاقلاً، وواقعياً، وكان منفتحاً على الآخرين. ومن تجربتي الخاصة ومن معرفتي به، حتى على صعيد صنع القرار داخل حركة حماس، كان الشيخ ياسين يصر على أن يكون القرار جماعياً داخل الحركة. وفي أكثر من موقف، عندما كان

مطلوباً من الحركة إبداء موقف أو رأي أو قرار، كان الشيخ يؤكد أن هذا القرار قرار جماعي، ولا بد من أن يجري التشاور مع كل قيادات الحركة في أماكن وجودها، داخل فلسطين وخارجها وفي السجون الإسرائيلية، قبل الإفصاح عن قرار محدد لحركة حماس، أو إعلانه.

أعتقد أن من الصعب تعويض الشيخ ياسين بشخص آخر. إلاّ إن حركة حماس وقيادتها ستكونان حريصتين على السير في طريقه، والاسترشاد بطريقته وبمنهجه في القيادة، والاهتمام بكل القضايا التي اهتم بها، لأن التركيز على جانب واحد من جوانب الحركة، لنقل جانب التشدد فقط، أو المقاومة فقط، وإهمال الجوانب الأُخرى، سيؤثر في الحركة. أعتقد أن منهج الشيخ ياسين حفظ ووفر للحركة قدراً كبيراً من الشعبية، ومن النفوذ والنجاح، ينبغي للحركة المحافظة عليه، وبالتالي حماس ستستمر، وسيكون هناك فرصة أمام قياداتها الجديدة لأن تعوض عن فقدان الشيخ ياسين باستلهام تراثه، والاستفادة من رمزيته في تعزيز مكانة الحركة ونفوذها. وفي إمكان القيادة الجديدة أن تمأسس الحركة على النهج الذي اختطه الشيخ ياسين، لأنه ترك للحركة إرثاً كبيراً وتجربة متشعبة، وقاعدة قوة لا يستهان بها. والطريقة التي استشهد بها الشيخ ياسين يمكن أن تصبح عامل قوة لحركة حماس. فالشيخ ياسين في حياته وطريقة استشهاده أصبح يشكل رمزاً خالداً تستلهمه الحركة في حاضرها ومستقبلها. إنه الآن يحتل مكانة كمكانة الشيخ عز الدين القسّام، ومكانة قادة إسلاميين خالدين في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، وفي تاريخ الجهاد والمقاومة في فلسطين.

وبمقدار ما أن هناك خسارة هناك أيضاً رصيد، تستطيع أن تتفاخر به حركة حماس وقياداتها. لكن مستقبل الحركة مرهون بتطورات أُخرى، كان غياب الشيخ ياسين أحدها فقط. وإذا ما واصلت إسرائيل عمليات اغتيالها للقادة المؤسسين والمقررين في حركة حماس، كما فعلت باغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي بعد اغتيال الشيخ ياسين، فسيكون في قدرتها إرباك الحركة، على الأقل لمرحلة من المراحل. لكن للحركة جذوراً متأصلة في أوساط الشعب الفلسطيني، ولديها قاعدة قوة ومقومات للحفاظ على نفسها، ومقومات للتجدد، مصدرها تاريخ الحركة وعقيدتها، ودورها وعلاقاتها داخل المجتمع الفلسطيني، وعلاقاتها الإقليمية والإسلامية. غير أن

ذلك قد يتطلب أيضاً – وخصوصاً بعد اغتيال قائدين مؤسسين ومقررين من قيادة الحركة في فلسطين، الشيخ ياسين والدكتور الرنتيسي – إسناداً من قيادات وتنظيمات إسلامية خارج فلسطين، وإجراء مراجعات مدروسة وحكيمة من جانب المرجعيات القيادية العليا لحركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين بصورة عامة. وعلى الرغم من مكانة الشيخ ياسين ومركزيته في الحركة فإنه لم يكن قائداً فردياً. أنا أعرف ذلك من واقع التجربة. إذ عندما تحاورنا في أكثر من مرة من أجل التوصل إلى هدنة، كنت ألاحظ كيف أن الشيخ كان حساساً لموضوع جماعية القرار في حركة حماس. وعندما يكون الرأي شورى، والقيادة جماعية، فإن إمكانات تحاشي الأخطاء تصبح كبيرة.

خيار المقاومة كمبدأ يبقى قائماً، لكن القرار والقدرة على ممارسة المقاومة يبقيان خاضعين للظروف والمتغيرات. مثلاً قادة حماس أنفسهم يقرون بأن القدرة على المقاومة في الظروف الراهنة تأثرت سلباً بفعل عمليات الاغتيال الإسرائيلية المتواصلة لقادة سياسيين من الصف الأول، وعلى رأسهم الشيخ ياسين والدكتور الرنتيسي والمهندس إسماعيل أبو شنب، ولقادة عسكريين أيضاً من الصف الأول، كالشيخ صلاح شحادة والدكتور إبراهيم المقادمة. في تقديري أن لدى الحركة القدرة على إعادة تهيئة نفسها، واستعادة قوتها وتماسكها وقدرتها ونشاطها في ظل استمرار الاحتلال كأساس لاستمرار الصراع.

صخر بسيسو: لا شك في أن فقدان الشيخ الشهيد أحمد ياسين خسارة كبيرة، لا لحركة حماس فحسب، بل أيضاً للحركة الوطنية الفلسطينية والإسلامية بصورة عامة. الشيخ أحمد هو مؤسس هذه الحركة، وهو رمزها التاريخي وهو الأب الروحي لها، وبالتالي لا بد من أن يكون لغيابه تأثير. لكنني أعتقد أن فقدانه لن يؤثر كثيراً في البنية التنظيمية للحركة وتوجهاتها السياسية، وذلك بسبب وجود مؤسسة لدى حركة حماس.

لقد تم ملء الفراغ فوراً بالدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وبعد غياب الرنتيسي تم تعويضه بآخر. ربما يحدث اهتزاز داخلي لفترة محدودة، لكن بعد ذلك، أعتقد أن الحركة ستستعيد تماسكها.

حدثت مؤخراً تطورات لافتة للنظر، وتتمثل في الظهور المباشر والعلني للإخوان المسلمين فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بينهم وبين حركة حماس. وهذا يدفعنا إلى

التريث قليلاً لنرى إن كانت حركة حماس ستعود بكل توجهاتها والتزاماتها إلى التوجهات العامة للإخوان المسلمين، وإلى أي مدى تؤثر التوجهات فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، وخصوصاً أننا نعرف أن الإخوان المسلمين يشاركون في مجلس الحكم في العراق.

أعتقد أن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت. حتى هذه اللحظة لم يحدث أي تغيير في برنامج الحركة ورؤيتها وأهدافها وأساليبها في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، على الرغم من أنها أظهرت ميلاً إلى التغيير في المرحلة الأخيرة، بعد أن قدمت وثيقة رام الله التي أتت لتوسيع وثيقة آب/أغسطس 2002 التي سبق أن تم الاتفاق عليها هنا من جانب القوى الوطنية والإسلامية والقوى السياسية. كنا ننتظر أن تأتي حماس بمبادرة جديدة تدفعها إلى المشاركة. هنا في غزة الإخوة في حماس حسموا أمر هذه المشاركة، وأبدوا استعداداً لمشاركة جزئية؛ بمعنى أنهم يريدون المشاركة في إدارة قطاع غزة. وهذا يجعلني أتساءل: هل يمكن أن يكون هناك فصل بين السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وبين السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله؟ هل يمكن أن تكون أدوات السلطة الوطنية في رام الله غيرها في غزة؟ لا أقصد ما يتعلق بالسياسات المتصلة بمواجهة الاحتلال، وإنما ما يتعلق بالمجتمع المدني وإدارة وطريقة التعامل معه، طريقة تحقيق أمنه، طريقة التعامل مع مؤسساته التعليمية، الثقافية، الاجتماعية، المالية، إلخ.

لا أدري إن كانت حركة حماس راغبة في المشاركة في السلطة الوطنية. وأعتقد أن الإخوة في الحركة بحاجة إلى وقت لإعادة ترميم أوضاعهم بعد فقدان قائدين بحجم أحمد ياسين والرنتيسي. لا بد من أن نعطيهم فرصة من الوقت لإعادة ترتيب أوضاعهم الداخلية التي لا أعتقد أنها ستتأثر سلبياً بصورة واضحة. نأمل بأن تتم دراسة الواقع السياسي، لا على أرضية الفقدان أو الخوف أو المطاردة، وإنما على أرضية الواقع الذي نعيش فيه. الجميع يرى، مع الأسف، أن لا أمل يرجى من الوضع العربي. وحتى لو كان هناك أمل فهو لا يتعدى حدود البيانات أو المواقف والتصريحات الرسمية. أمّا فعل حقيقي، بما في ذلك الدعم المالي، فإننا نراه يتقلص بالتدريج تحت وطأة الضغوط الدولية الواقعة على الدول العربية. يجب ألاّ ننتظر الكثير، لا من العالم العربي، ولا من العالم الإسلامي أيضاً. في هذه المرحلة مطلوب من الإخوة في حماس ألاّ يكتفوا

بتوجيه خطابهم السياسي إلى الرأي العام العربي والرأي العام الإسلامي فقط، لأن اهتمامهم ينصب حتى اللحظة على توجيه خطابهم السياسي إلى العالم الإسلامي. أنا لا أعتقد أن العالم الإسلامي يحتاج منا، أو من الإخوة في حماس، إلى مثل هذا الجهد الكبير. يجب أن يكون الخطاب السياسي والإعلامي لديهم موجهاً إلى الرأي العام الدولي، إضافة إلى العالم العربي والإسلامي؛ ذلك بأن الرأي العام الدولي كان له، على مدى مسيرتنا، أدوار إيجابية كثيرة. حتى الآن لا تؤمن حركة حماس بالرأي العام الدولي. وهذه قضية تحتاج إلى دراسة.

سعيد صيام: في الواقع يشكل غياب الشيخ أحمد ياسين خسارة لا تعوض لحماس وللشعب الفلسطيني، ولا أبالغ إذا قلت أيضاً للأمة العربية والإسلامية، لما يتمتع به الشيخ من شخصية تاريخية ورمزية. لكن، من ناحية تنظيمية لا نعتقد أن هناك أي تأثير، وذلك بمعنى أن الحركة حركة مؤسساتية، شورية، أمورها ناضجة، ولديها مخزون من القيادات ومخزون من الفهم التنظيمي الواعي، الذي نَطمئن نحن في الحركة إليه ونُطمئن الشارع إليه. وبالتالي سياساتنا لن تتغير، لأنها ليست مرهونة بأشخاص أو بمؤسسة، سواء على صعيد العلاقات الداخلية أو على صعيد المقاومة والعلاقات الخارجية. ستبقى الأولويات كما كانت عليه قبل اغتيال الشيخ ياسين. لا شك في أن الحركة تستشعر مدى خطورة المحاولات التي تهدف إلى شلها وإضعافها، ولذلك من الطبيعي أن تتخذ بعض الإجراءات، وأن تعمل قدر الإمكان للمحافظة على تنظيمها قوياً، وربما تتجه نحو السرية أكثر والتقليل من تحركات قياداتها، لكنها أيضاً ستواصل حواراتها مع السلطة الفلسطينية والفصائل وفعالياتها.

لماذا الاغتيال؟

■ ما الذي استهدفته إسرائيل من اغتيال الشيخ أحمد ياسين. هل المستهدف كان دوره كزعيم لحركة حماس وعنوان للمقاومة الحمساوية، أم دوره كزعيم فلسطيني لأكبر الحركات المعارضة الفلسطينية، أم أن هناك ما هو أبعد من ذلك؟ وما الذي استهدفته من اغتيال الرنتيسي؟

أبو عمرو: هناك ما هو أبعد من ذلك، وهناك ما يمكن اعتباره أسباباً مباشرة. ما هو أبعد من ذلك، هو أن إسرائيل لا تستطيع أن تتعايش مع وجود قوة أو قدرة فلسطينية

تهدد أمنها، ومع قوة أو قدرة على المقاومة وعلى الصمود في وجه المخططات الإسرائيلية.

إسرائيل تريد أن تخضع المنطقة، دولاً وشعوباً وحكاماً؛ هكذا تفهم مقومات أمنها ووجودها. فحركة حماس بقادتها، وفصائل المقاومة الفلسطينية الأُخرى، والانتفاضة، تشكل هاجساً وخطراً وجودياً على إسرائيل، لذلك هي معنية بالقضاء على هذه القوة الفلسطينية، لا القوة الفعلية فقط، بل القوة الكامنة أيضاً. وحماس تجسد بالنسبة إلى إسرائيل، طبقاً لرؤيتها الاستراتيجية، خطراً داهماً، خطراً وجودياً. هذا هو الهدف الأكبر. والهدف الآخر هو تصفية حماس والمقاومة، لأن شارون بحاجة إلى تحقيق نجاح والإيفاء بما وعد به من توفير الأمن الفردي والجماعي للإسرائيليين. حتى الآن فشل في ذلك، وبدلاً من أن يوفر الأمن الفردي والجماعي للإسرائيليين في عهده، تحمل الإسرائيليون أكبر عدد من الخسائر، وكان شارون يواجه هذا الفشل بالتصعيد ليغطي على فشله. وهو يعتقد أيضاً أنه بمواصلة العمليات والتصعيد يستطيع أن يحقق هذا الهدف.

ثمة هدف آخر مرتبط بخطة شارون بالنسبة إلى قطاع غزة. شارون يريد أن يخضع قطاع غزة، بعد أن ينظفه من القدرة الراهنة والمستقبلية على المقاومة. إنه يريد أن يخرج من قطاع غزة وقد قضى على فكرة المقاومة وعلى إمكانات استمرارها، لذلك يستهدف القيادات والقدرات من دون تمييز، وعلى أمل أن تسلم غزة لقوى تبتعد عن خط المقاومة، ولديها الاستعداد للتفاهم مع إسرائيل وتتعامل مع المنظور الإسرائيلي. طبعاً هذا بوجود المقاومة لن يكون أمراً ممكناً.

لقد تأجج الصراع في المرحلة الأخيرة، منذ إعلان شارون نيته الانسحاب من غزة، بين الإرادة الفلسطينية والإرادة الإسرائيلية.

الفلسطينيون يواصلون المقاومة ويصعدونها كي يؤكدوا أن شارون انسحب تحت وطأة المقاومة وانسحب مهزوماً، وشارون يصعد ويقتل ويدمر لأنه يريد أن يثبت العكس وأنه يخرج من غزة لا من موقف ضعف، وإنما من موقف قوة، ووفق رؤية وخطة محددة. إنه يريد أن يتفادى نموذج حزب الله الذي أجبر إسرائيل على الانسحاب تحت وطأة المقاومة.

كان هذا عنوان المواجهة الأخيرة والعمليات المشتركة التي قامت بها فصائل المقاومة. المعركة الدائرة الآن هي معركة مَنْ المنتصر ومَنْ المهزوم في غزة. والمعركة لا تدور تحت هذا العنوان فقط، لأن المنتصر هو الذي سيحدد أيضاً طبيعة الانسحاب من غزة: هل سيكون انسحاباً نظيفاً وكاملاً وينهي كل وجود للاحتلال في قطاع غزة، أم سيكون انسحاباً مجتزأً وغير كامل؟ وسيكون لهذه المواجهة والمعركة الحاسمة تداعيات فيما بعد، تؤثر في مجرى الأمور في الضفة الغربية، وفي أية مفاوضات أو تسويات مقبلة. هل سيجلس الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات جلسة المنتصرين لأنهم أجبروا إسرائيل على الخروج من قطاع غزة، أم جلسة المهزومين لأن شارون فرض شروطه عليهم في غزة؟ المعركة التي كان الشيخ ياسين وحركة حماس جزءاً أساسياً منها، كان لها كل هذه الدلالات.

أخيراً، أنا أعتقد أن عملية ميناء إسدود شكلت فشلاً أمنياً ذريعاً لإسرائيل. إسرائيل زعمت طوال أعوام أنها نجحت في عزل قطاع غزة وتحييد المقاومة المنطلقة منه. وعندما خرج شبان من غزة وقاموا بعملية نوعية في مرفق استراتيجي وحيوي كميناء إسدود، اعتبر شارون ذلك ضربة كبيرة، وفشلاً أمنياً ذريعاً، استوجب رداً استعراضياً أو دراماتيكياً، وليس رداً معتاداً، كعملية اجتياح روتينية أو قتل بعض الفلسطينيين أو هدم بعض البيوت. هو أراد أن يغطي على ذلك الفشل بعملية دراماتيكية واستعراضية، فكان الشيخ ياسين هو الهدف النوعي الذي يحقق اغتياله ذلك.

كما أن شارون أراد أن يحرف الانتباه عن مشكلاته الداخلية المتعلقة بالفساد، بعمل دراماتيكي واستعراضي، ليغطي على الفضيحة التي يعاني من جرّائها. ولمجمل هذه الأسباب أعتقد أن شارون أمر باغتيال الشيخ ياسين، وربما قدرت المؤسسة السياسية الأمنية الإسرائيلية أن اغتيال المؤسس والزعيم الروحي لحركة حماس من شأنه أن يضعضع الحركة ويتسبب بانقسامات أو صراعات أو انشقاقات داخلها.

بسيسو: هناك مجموعة من الأهداف التي أرادتها إسرائيل من عملية الاغتيال، سواء اغتيال الشيخ أحمد ياسين أو الرنتيسي، وقبل ذلك إسماعيل أبو شنب وصلاح شحادة وغيرهما من القيادات. أول الأهداف هو محاولة ضرب الجبهة الداخلية الفلسطينية وقطع الطريق أمام إمكان أن تحقق الحوارات الداخلية الفلسطينية أي نتائج، أو تؤدي

إلى تعديل في مواقف حركة حماس. فإسرائيل تعمل على استمرار حالة التشتت والفوضى في الساحة الفلسطينية، ولذلك تستمر في سياسة اغتيال القيادات. لا يمكن لأي فصيل سياسي، سواء حماس أو غيرها، أن يبدأ التحدث بلغة سياسية تختلف عن لغته الدارجة، أو طرح مبادرات سياسية تختلف عن سياسته قبل الاغتيال. المطلوب، إسرائيلياً، أن تبقى حماس في موقع التشدد، وفي موقع منع الساحة الفلسطينية من التوصل إلى اتفاق.

الهدف الثاني هو رؤية شارون فيما يتعلق بتنفيذ الانسحاب أحادي الجانب من غزة، والذي أخذ الفلسطينيون في التحدث عنه باعتباره انتصاراً للمقاومة في غزة. فشارون لا يريد أن يسجل – بعد أن كان شعاره عندما أتى إلى الحكم: دعوا الجيش ينتصر – أن الجيش غادر غزة، كما غادر الجنوب اللبناني، مهزوماً.

الهدف الثالث هو اعتقاد شارون أنه في ظل استمرار التصفيات ستأتي عملية الانسحاب من دون أن تتمكن حماس من التوصل إلى شراكة مع السلطة الفلسطينية، وربما يؤدي ذلك إلى حدوث تصادم فلسطيني – فلسطيني وتبقى الساحة الفلسطينية فترة زمنية معينة محكومة بعوامل التوتر والصراع.

الآن، مطلوب من حماس أن تقدم رؤيتها ومواقفها. نحن ندرك، بطبيعة الحال، الصعوبات الناشئة عن سياسة التصفية التي تعتمدها إسرائيل، والتي تحد من حرية حركة قيادة حماس، وتؤثر في طريقة تفكيرها، وربما تدفع نحو اتخاذ قرارات متسرعة. وتعتقد إسرائيل أن ضرب القيادات في غزة ربما يؤدي إلى حالة انقسام بين قيادات الحركة في كل من غزة والضفة والخارج. وهي تسعى وراء ذلك بغض النظر عن النتائج. ولهذا أعتقد أنها ستستمر في عمليات الاغتيال حتى بعد الانسحاب من غزة، متذرعة بالحاجة إلى الردع، وكي تمنع إمكان نجاح السلطة الوطنية في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية، وتحسين الأداء وتطويره.

كذلك تحاول إسرائيل أن تُخرج سياسة تصفية القيادات الفلسطينية من إطار الصراع المحلي، لتصبح جزءاً من الجهد الإسرائيلي الداعم للجهدين الأميركي والدولي في محاربة الإرهاب. وتتوقع إسرائيل أن تحصل على مكافأة في مقابل ذلك. كما أنها تسعى لوضع النضال الوطني الفلسطيني، في مجمله، في إطار الإرهاب؛ وهكذا فإن

القضـــية لا تتوقف عند حدود التخلص من الشـــيخ أحمد ياســـين والشـــيخ عبد العزيز الرنتيسـي. المنطق الإسـرائيلي يقول بـأن عمليات التصـفية التي تقوم بهـا إسـرائيل هـي جزء من حصـتها في محاربة الإرهـاب، الذي لا يمكن التفاهم معه، تمامـاً مثلما ترفض الولايات المتحدة وأوروبا التفاهم مع بن لادن. وهي بعد ذلك تقوم أيضـــاً بإســـقاط الشريك الفلسطيني بما يسهل عليها فرض الحل الذي تراه ومن جانب واحد.

صـيام: المتتبع للتاريخ الإسـرائيلي طوال فترة الصـراع يشـعر بأن بعض تصـرفات القيادات والحكومات الصـــهيونية يحمل معنى الارتجالية والعشـــوائية والغباء. مثلاً: حينما تم إبعاد 416 فلسطينياً من حماس والجهاد إلى الجنوب اللبناني كان ذلك حدثاً غريبـاً، ولا يدل على أي تخطيط أو ذكـاء. وهنـاك أصـــوات داخل الكيـان الصـــهيوني، أصوات قادة وأصوات معارضين، تدرك الخطر الذي سينجم عن اغتيال الشيخ ياسين، وتعتقد أن الدافع إليه ظروف شارون ومشكلاته الخاصة. لكن عملية الاغتيال قد تكون أتت أيضـــاً في ســـياق محاولات القيادة الإســـرائيلية لرفع الروح المعنوية للكيان الصـهيوني، على اعتبار أن الشيخ ياسين في نظر الإسرائيليين رمز للمقاومة. وأحياناً تسـعى إسـرائيل لخلط الأوراق في السـاحة من النواحي السـياسـية كما تفعل حين تهدد باغتيال الرئيس عرفات وقيادات حمساوية أُخرى.

اغتيـال قـادة الحركة، وعلى رأســـهم الشـــيخ أحمد يـاســـين والدكتور عبد العزيز الرنتيسـي، يشكل استنزافاً مستمراً للحركة بهدف إضعافها عسكرياً وتقليص تأثيرها في قطاع غزة بعد الانســـحاب كي لا تكون لاعباً رئيســـياً في إدارته. ولا شـــك في أن إسـرائيل تنظر إلى حماس على أنها عقبة كبيرة لا بد من التخلص منها. الحملة واسـعة ضـد الحركة في الضـفة. ومنذ عام ونصـف عام تركز إسـرائيل عدوانها ضـد قيادات الحركة في غزة، ونجحت في اغتيال عدد من القيادات السياسية والعسكرية.

إســـرائيل تريد الخروج من قطـاع غزة وهـي مطمئنـة إلى أنـه لن يكون مصـــدراً للمتاعب. ويشـير اغتيال الرنتيسـي بعد ياسـين إلى أن إسـرائيل سـتسـتمر في عمليات الاغتيـال واســـتنزاف الحركة إلى آخر يوم من وجودهـا في غزة. في جلســـة للحكومة الإســـرائيلية أُعلن أن حماس عدو اســـتراتيجي وأن الهدف هو كل مســـتويات الحركة. والواقع العملي يقول إنه تم قبل ذلك استهداف القيادات السياسية المعروفة كلها، بمن

في ذلك الشيخ ياسين ود. محمود الزهار ود. عبد العزيز الرنتيسي، وحينها كتب لهم النجاة. إذاً هناك سياسة هي جزء من منهجية وعقلية وتفكير وثقافة الكيان الصهيوني. يظنون أن غياب الشيخ ياسين والرنتيسي يشكل إرباكاً في صفوف حركة حماس وعلى صعيد الوضع الفلسطيني، وهذا لن يحدث.

اغتيال الرنتيسي يحمل رسالة واضحة للقيادات الفلسطينية عامة، وعلينا أن نتذكر تصريحات شارون وموفاز ويعلون، التي تقول إن أحداً لا يملك بوليصة تأمين على حياته، الأمر الذي يعطي الانطباع بأن عمليات الاغتيال ستستمر، وذلك من أجل خلق حالة من الاضطراب، والإجهاد المعنوي، والاستنزاف. ولذلك لا نستبعد أن تطال الحملة قيادات من مستويات أدنى من المستوى القيادي الأول.

■ الشيخ أحمد ياسين هو أيضاً المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين، كيف تقوّم ردات فعل القوى والجماعات الإسلامية في المنطقة العربية؟

أبو عمرو: ردات الفعل كانت واسعة. فالشيخ أحمد ياسين لم يكن مرشداً عاماً اعتيادياً، وإنما كان أيضاً مؤسساً وقائداً لحركة مقاومة إسلامية هي حماس، هذه الحركة الابنة الشرعية لجماعة الإخوان المسلمين، والتي شكلت ذخراً ورصيداً لفروع جماعات الإخوان المسلمين في كل مكان. ليس مصادفة أن يشيد مقتدى الصدر في العراق بحركة حماس ويبدي استعداده لأن يكون يداً ضاربة لها. فقد استحوذت حماس على إعجاب وتقدير الجماعات الإسلامية في كل مكان، لما كانت تقوم به من عمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي. وهي مفخرة جماعة الإخوان المسلمين في كل مكان في العالم، ومفخرة الإسلاميين عامة. ومن هذا المنطلق تلقت الدعم المادي والمعنوي. ولهذا السبب أيضاً كانت ردات الفعل على اغتيال مؤسسها وزعيمها الروحي قوية في كل مكان.

بسيسو: حاولت حركة حماس، خلال تاريخها، عدم إظهار كامل علاقتها وارتباطها بحركة الإخوان المسلمين، وبالتالي كان الإعلان بعد استشهاد الشيخ ياسين أنه أيضاً المرشد العام لحركة الإخوان في فلسطين مفاجئاً. ويعود إخفاء هذه العلاقة خلال المرحلة السابقة إلى كون حركة حماس تمارس العمل العسكري والكفاح المسلح، في

حين أن للإخوان المسلمين موقفاً مختلفاً من هذه القضية، وحتى بشأن تعامل الثورة الفلسطينية مع هذا الأسلوب الكفاحي.

لقد لاح بعض التغييرات في الأفق. فبالإضافة إلى اغتيال الشيخ أحمد ياسين، وبعده الدكتور الرنتيسي، هناك مرشدان جديدان في إطار حركة الإخوان المسلمين، وهناك تيارات إسلامية تسلمت الحكم في تركيا، وتشارك في مجلس الحكم كما في العراق.

وهناك أيضاً تغييرات في طريقة تعامل التيار الإسلامي مع أنظمة الحكم في المنطقة. وبالتالي فإن إظهار العلاقة بين حماس وحركة الإخوان المسلمين يعيد حماس إلى الحاضنة الأساسية التي ينتمي إليها أيضاً حزب الخلاص الإسلامي في فلسطين.

ربما يؤشر ذلك إلى اتجاه نحو إحداث توازن مع التيار العلماني، لكن ربما يؤشر أيضاً إلى إمكانات حدوث تغييرات في البرنامج السياسي، وفي الرؤية العامة. بتعبير أوضح: يمكن لحركة حماس أن تبرر التغيير في برنامجها السياسي، على خلفية انتمائها إلى حاضنة الحركة الإخوانية؛ بمعنى أن حركة الإخوان هي التي فرضت على حماس التغيير، وليس تغير ظروف الصراع، والواقع.

صيام: على المستوى الشعبي نستطيع القول إننا مرتاحون إلى ردات الفعل، وخصوصاً أنها شملت كثيراً من الدول العربية والإسلامية والأوروبية، بما في ذلك الولايات المتحدة التي وفرت الغطاء للعدو الصهيوني، ورفضت عبر الفيتو مشروع قرار يدين الاغتيال. لكن الحركات الإسلامية في الواقع، وكما هو معروف، ملاحَقة في دولها وأماكن وجودها؛ ولهذا نعتبر أن ردات الفعل التي جرت تشكل حداً أدنى مقبولاً. ونعتبر أن هذا التفاعل الجماهيري العربي – بمختلف شرائحه وفئاته وطوائفه – كما حدث على سبيل المثال في العراق، يعبر عن أصالة هذه الشعوب، وهذا طبعاً على عكس ردات الفعل على مستوى الحكومات.

العلاقة بحزب الله
والفصائل المقاتلة

■ حزب الله أعلن تحالفاً مع حركة حماس بعد اغتيال الشيخ ياسين، ومقتدى الصدر أعلن أنه مستعد لأن يكون اليد الضاربة لها. هل لهذا مدلولات إقليمية، وعلى صعيد الصراع مع إسرائيل، وعلى صعيد توازنات القوى الداخلية في الساحة الفلسطينية؟

أبو عمرو: هذا الإعلان يأتي في وقت تحتاج حماس إلى أكبر قدر من التضامن الفلسطيني والعربي والإسلامي، وهو يندرج في إطار التعبير عن التضامن الإسلامي مع حركة حماس. أعتقد أن هناك عدداً من الاعتبارات يحول دون أن يكون هناك تحالف فعلي ميداني مقاوم بين حزب الله وحركة حماس، لأن حزب الله جزء من الكيان اللبناني ويلتزم مقتضيات الدولة وأمنها. ولدى لبنان موقف معروف فيما يتعلق بالمواجهة مع إسرائيل، وهناك قيود داخلية وإقليمية ودولية على حركته. لكن حزب الله يسعى لتقديم الدعم إلى حركة حماس بما لا يعرضه لرد إسرائيلي قاس، أو للمساءلة الإقليمية والدولية. والعقاب الإقليمي والدولي والضغوط التي تمارس على سورية ولبنان بسبب حزب الله هي على أشدها، وعملية الترصد أيضاً على أشدها، لكن حزب الله سيقرر كيف سيتضامن ويدعم حركة حماس، من دون أن يعرض نفسه للعقاب الإقليمي والدولي.

سيكون لاستمرار العدوان الإسرائيلي، ولاستمرار الاحتلال الأميركي للعراق، ولاستمرار عمليات المقاومة العراقية، تداعيات إقليمية، وسيكون هناك إعادة لرسم التحالفات وصوغها. وقد يكون هناك نوع من التعاون بين الأطراف التي تعاني جرّاء الأوضاع نفسها، أوضاع الاحتلال، وأوضاع الاضطهاد، وأوضاع القمع. نحن هنا نتحدث عن حركات فوق قطرية. حركة حماس هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، وهي تنظيم إسلامي عالمي، وحزب الله يعتبر نفسه جزءاً من الحركة الإسلامية في المنطقة وخارجها، وهذه الحركات تشعر بضرورة التعاضد والتضامن والتعاون فيما بينها، بطريقة أو أُخرى.

كيف سيؤثر ذلك في التوازنات الفلسطينية الداخلية؟ لا أعتقد أن التعاون بين حزب الله وغيره من الحركات الإسلامية وبين حماس سيكون له أي أثر يذكر. ما سيؤثر في التوازنات الداخلية الآن هو التعامل مع القضية الوطنية الفلسطينية، ومع الأوضاع الداخلية الفلسطينية. وهناك توجه فلسطيني نحو عمل مشترك، ورغبة من حركة

حماس في المشاركة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، والاتفاق على برنامج وطني فلسطيني مشترك، وأيضاً الاتفاق على سبل النضال الفلسطيني، والمرجعية القيادية التي يجب أن يحتكم إليها الفلسطينيون في هذه المرحلة بالذات. هناك مستجدات تتفاوض الفصائل الفلسطينية في شأنها، وهي تتعلق بخطة الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة. أعتقد أن لا متسع هناك لتدخل حزب الله في كل هذه القضايا الداخلية الفلسطينية، التي أجمع الفلسطينيون – بما في ذلك حماس – على ضرورة التعامل معها كشأن داخلي فلسطيني.

صيام: لا نستطيع أن ندخل إلى تفكير الآخرين، أو أن نقدر ماهية أو آلية تنفيذ هذا الإعلان بالتضامن والتعاضد. حتى الآن لا أدري ماهية هذا التحالف، بمعنى ما الذي يقدمه وكيف سيعبر عن نفسه؟ لكننا ندرك أنهم يقاومون الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، وبالتالي نعتبر هذه المقاومة رديفاً لقضيتنا، كما أننا نرى أن اشتداد القتال على أرض العراق هو في مصلحة القضية الفلسطينية، على اعتبار تكامل المقاومة، وباعتبار أن الاحتلال والعدو يمثلان وجهين لعملة واحدة، سواء الإسرائيلي أو الأميركي.

■ في حال حدوث الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، هل يمكن تصور سيناريو يشمل تحالفاً بين كتائب شهداء الأقصى وحماس وحزب الله في الساحة الفلسطينية، وخصوصاً أن الإسرائيليين يتحدثون منذ فترة عن تنسيق ميداني بين حزب الله وحركة "فتح" في لبنان بصدد العمل المقاوم في الأراضي المحتلة؟

أبو عمرو: لا أعتقد أن هناك تحالفاً فعلياً ميدانياً، وتحالفاً سياسياً رسمياً بين حزب الله وحركة حماس، أو بين حزب الله وحماس وكتائب الأقصى. هناك حركة تضامن ودعم معنوي وسياسي من حزب الله، لا لحركة حماس فحسب، بل أيضاً للانتفاضة والمقاومة الفلسطينية. ولا أعتقد أنه سيكون هناك تحالف بين حركة حماس وحزب الله يؤثر في موازين القوى الداخلية. فما يؤثر في موازين هذه القوى هو الأداء الفلسطيني الداخلي، والاعتبارات الفلسطينية الداخلية: مقاومة الاحتلال؛ وضع السلطة وأداؤها؛ دور كل فصيل داخل المجتمع الفلسطيني وفي إطار الانتفاضة والمقاومة والقضايا الأُخرى التي تستحوذ على اهتمام الفلسطينيين.

أعتقد أن قيام تحالف بين حماس وحزب الله، كصيغة استراتيجية ودائمة في الأراضي الفلسطينية، غير ممكن في المستقبل المنظور على الأقل، لأن الأجندات مختلفة هنا. فلحزب الله وضع محدد ومعروف، وهو جزء من الوضع السياسي في لبنان، ومن النظام القائم في لبنان. أمّا كتائب الأقصى التابعة لـ "فتح"، وكتائب عز الدين القسّام التابعة لحماس، فهي جزء من المقاومة ضد الاحتلال داخل فلسطين. ودخول حزب الله في تحالف مباشر ومشاركة في المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي سيترتب عليه تداعيات ومواقف وإجراءات إسرائيلية وإقليمية ودولية ضد حزب الله والجهات التي تدعمه.

بسيسو: لا أدري إن كان يمكن النظر إلى كتائب شهداء الأقصى على أنها جسم متكامل. إذ إنها تقيم تحالفات على الأرض مع جميع الأجنحة المقاتلة في كثير من المدن الفلسطينية، وبما يجسد الشعار القديم الذي يقول بوحدة الكل على أرض المعركة. خلال مرحلة الانتفاضة لاحظنا وحدة القوى المقاتلة في الميدان، وهناك مقاومة وتنسيق بين مختلف الأطر في لبنان.

هناك قوى في حركة "فتح" في لبنان تقيم تحالفاً مباشراً مع حزب الله، لكننا لا نستطيع أن نتحدث عن تحالف كامل بين "فتح" كلها، كحركة، وبين حزب الله في لبنان؛ وذلك لأسباب أعتقد أننا جميعاً في الساحة الفلسطينية نعرفها. "فتح" رسمياً، وحتى اللحظة، لم تتبن بشكل معلن كتائب شهداء الأقصى، وتأسيس الكتائب جاء نتيجة جهود فردية أملتها حالة تقطع الأوصال والعلاقات، وشعور الناس بضرورة القتال ضد العدوان الإسرائيلي. بعض أطراف كتائب شهداء الأقصى يقيم تنسيقاً مع بعض الإخوة في حركة "فتح" في لبنان، لكن قرارات تتعلق بخطوات على هذا المستوى لا بد من أن تُتخذ من قيادة "فتح" في الداخل.

■ **تعددت في الفترة الأخيرة العمليات المشتركة بين كتائب شهداء الأقصى وكتائب عز الدين القسّام، ما هي دلالات ذلك؟ وهل يعكس هذا سياسة لدى حركتي "فتح" وحماس، أم أنه عمل ميداني وتكتيكي؟**

أبو عمرو: كل الاحتمالات واردة. قد يكون هذا التعاون من مقتضيات مواجهة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية ومحاولات إسرائيل القضاء على المقاومة أو التضييق

عليها، وقد يكون من مقتضيات إنجاح عمليات المقاومة. وربما شكلت هذه العمليات مؤشراً إلى تقارب في الرؤية السياسية، وخصوصاً فيما يتعلق بالموضوع الوطني وإنهاء الاحتلال. أعتقد أن لهذا التقارب علاقة بالمعركة التي أشرنا إليها سابقاً، معركة مَنْ سيخرج منتصراً من غزة ومَنْ سيخرج مهزوماً. وربما يكون لهذه التحالفات والعمليات المشتركة أبعاد داخلية أُخرى، من نوع التهيؤ والاستعداد لما سيحدث في غزة بعد الانسحاب. قد تكون هذه التحالفات وهذا العمل المتصاعد، بحسب ما أرى، جزءاً من التهيؤ والتأسيس لمطالب واستحقاقات بعد خروج إسرائيل من قطاع غزة، وجزءاً من السعي الداخلي والتنافس الداخلي للتأثير في مجرى الأمور وإدارة الشؤون في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي.

بسيسو: لا يوجد اتفاق بين حركتي "فتح" وحماس على صعيد الأهداف الأساسية والوسائل، لكن هناك توافقاً بالنسبة إلى مقاومة الاحتلال. وفي غياب تنسيق مركزي قائم على اتفاق سياسي، فإن الأمر يتعلق بالتعاون والتنسيق الميداني الذي تفرضه أوضاع كل منطقة. ففي بعض المناطق يجري تنسيق بين "فتح" والجهاد، وفي مناطق أُخرى مع حماس، أو مع الحركتين، أو مع أطراف أُخرى.

الإخوة في حماس يغلبون في حوارهم مع "فتح" البعد السياسي على الميداني. لكننا في "فتح" نرى عكس ذلك، لاعتقادنا أن البعد السياسي يرتبط بعناوين كثيرة يجب التحدث عنها والحوار بشأنها. حماس تحاول الاستفادة من هذا التنسيق الميداني لتأكيد مقولة أن المقاومة كخيار هي الأساس، وليس المفاوضات أو المشاريع السياسية والطروحات السلمية. وكي يؤكدوا هذا يقولون إن الشعب الفلسطيني في مجمله يدعم المقاومة، والمقاومة فقط، ويدللون على ذلك بأن كوادر وقيادات ميدانية من حركة "فتح" وكتائب شهداء الأقصى تمارس هذا القول.

ثمة رسالة أُخرى ينطوي عليها السلوك الذي يغلب السياسي على الميداني، ويتصل بكل ما يتعلق بأحاديث الهدنة ووقف إطلاق النار، إذ ستقول حماس، مثلاً، إن حديثكم كحركة "فتح" عن هذا يجب أن يتوجه أولاً إلى كتائب شهداء الأقصى، قبل أن تتحدثوا معنا. بالنسبة إلينا في "فتح"، فإن الأمر يتعلق بالتنسيق في مواجهة الاحتلال، وبتكامل الإمكانات المادية واللوجستية لا أكثر.

صيام: في الواقع، ليست العمليات العسكرية المشتركة وليدة مرحلة ما بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين، وإنما تعود إلى ما قبل ذلك. فهناك كثير من العمليات حدث قبل اغتيال الشيخ ياسين، وعملية إسدود المشتركة كانت واحدة منها، وكذلك عملية نتساريم. هذه العمليات المشتركة تعكس توجهاً حقيقياً لدى هذه الفصائل جميعاً نحو العمل المشترك لتعزيز القوة والمواجهة في الميدان ضد هذا العدو الصهيوني، ولضمان تبادل وتكامل الخبرات والتنسيق، وكي تكون الضربات أكثر إيلاماً لهذا العدو، وكي نرسل إلى العالم رسالة فحواها أننا متحدون في خندق المقاومة أمام هذا العدو الصهيوني الذي يستخدم ترسانة عسكرية لا مثيل لها في الشرق الأوسط وفي المنطقة.

نحن في النهاية، كأبناء للشعب الفلسطيني، وكفصائل في مرمى النيران، يجب أن نتحد على اعتبار أننا أبناء شعب واحد، نقاتل عدواً واحداً، ونواجه مصيراً واحداً. هذا الكلام محل إجماع، وقاسم مشترك بين جميع الفصائل التي ترى أن الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة يجب أن يكون انتصاراً للمقاومة، سواء رضي العدو أو لم يرض، بينما هو يحاول أن يثبت عبر الاغتيالات أو الاجتياحات أنه هو المنتصر. ثمة إجماع بين كل الفصائل على ضرورة أن نجعل الانسحاب – في حال حدوثه – انتصاراً للمقاومة الفلسطينية، وأن تكون النتائج في مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته.

■ كيف تنظر كتائب شهداء الأقصى وكتائب عز الدين القسّام إلى الدعوة الصريحة التي أعلنها رئيس الحكومة، أحمد قريع، في المجلس التشريعي يوم 13 آذار/مارس لوقف العمليات ضد المدنيين في إسرائيل، وهذه المرة من دون أن يقرن ذلك بإدانة الإرهاب الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين؟

بسيسو: لا تزال هناك اجتهادات وجدل كبير في الساحة الفلسطينية وأطر القيادة الفلسطينية بشأن موضوع أشكال المقاومة، ومكانها، وأساليبها. الاجتهادات والجدل يمتد ليشمل إمكان تحييد المدنيين من الطرفين، وإدانة العمليات التي تستهدف المدنيين من كلا الطرفين.

آخر جولات الحوار الفلسطيني – الفلسطيني في القاهرة، وحضرها الأخ أحمد

قريع "أبو علاء"، جرى الحديث فيها من جانب بعض القوى عن تحييد المدنيين، وطلب بعض القوى وقف إطلاق نار بشروط محددة، يحملها الوفد المفاوض، سواء أكان السلطة الوطنية الفلسطينية أم الإخوة في مصر، لطرحها على الطرف الآخر، كي نرى ما الذي يمكن أن نحصل عليه. كان موقف الأخ قريع وموقفنا في حركة "فتح" أن خط استهداف المدنيين من جانبنا، كفلسطينيين، لا يتناسب مع استراتيجيتنا ولا مع أخلاقياتنا.

كان رأينا ألاّ نربط التوقف عن استهداف المدنيين الإسرائيليين باشتراط أن يتوقفوا هم عن استهداف المدنيين الفلسطينيين، لأن القضية بالنسبة إلينا قضية مبدئية واستراتيجية، ولأن مواصلة طرح مثل هذا الشرط تحول المسألة إلى قضية تكتيكية ميدانية وتنزع عنها الطابع الاستراتيجي والأخلاقي والقانوني. موقفنا يقول بضرورة وقف استهداف المدنيين، بغض النظر عن الموقف والممارسة الإسرائيليين.

هنا ندخل في إشكالية كبيرة بشأن تحديد من هو المدني الإسرائيلي. وقد اكتشفنا أن بعض الإخوة يعتبر أن هذا الوصف ينطبق على كل إسرائيلي يقل عمره عن 16 عاماً، أو يزيد على 60 عاماً، على اعتبار أن الباقين هم مجندون فعلياً أو في إطار الاحتياط، وبالتالي ليسوا مدنيين.

جانب آخر كان موضوع نقاش وتفسير واختلاف مع الإخوة في حماس، ويتعلق بهذا العنوان، وهو أننا لسنا جيشاً يقاتل جيشاً آخر، أو قوة عسكرية تقابل أُخرى، وقاعدة ضد قاعدة، فلقد دمرت إسرائيل قواعدنا في الضفة الغربية. المقاوم الفلسطيني يمارس مقاومته وهو يرتدي زياً مدنياً، وعندما تطارده القوات الإسرائيلية يلتجئ إلى قرية أو يختفي فيها، والقرية موقع مدني، وكذلك البيت. في هذه الحالة سندخل في جدل طويل بشأن من هو المدني، من الذي يبدأ باستهداف المدنيين، ومتى يعتبر قتل المدنيين تجاوزاً، إلخ.

لقد أكدنا، كحركة "فتح"، موقفنا الذي يقول إن قتل المدنيين لا يدخل ضمن رؤيتنا واستراتيجيتنا، ولا ضمن أخلاقياتنا. هذه هي خلفية ما صرح به الأخ رئيس الحكومة، بالإضافة إلى ما تنطوي عليه خريطة الطريق من التزامات على الجانب الفلسطيني، والتي يسعى قريع لإعادة إحيائها بعد أن وضعوا أمامها ولإفشالها كثيراً من العقبات.

صيام: من فضل الله أن أعضاء المجلس التشريعي كفونا مؤونة الرد على تلك التصريحات لأنهم أبدوا امتعاضهم وأعلنوا أن هذه التصريحات في غير محلها، ولا تنم عن واقع فلسطيني سوي. كان على السيد رئيس الحكومة الفلسطينية أن يدين الإرهاب الإسرائيلي، وخصوصاً أن تصريحاته جاءت استباقاً لعمليات ضد المدنيين لم تقع منذ اغتيال الشيخ ياسين؛ لقد فعل كمن يضع العربة أمام الحصان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عمليات تقع داخل إسرائيل وداخل الأراضي المحتلة تستهدف مستوطنين وجنوداً. المشكلة أن التصريح جاء في خضم نزيف شلال الدم من نحو خمسة عشر شهيداً ممن كانوا يؤدون صلاة الفجر، ومن شيخ فلسطين المقعد. وفي مثل هذا الوضع كان الأجدر بالسيد أحمد قريع أن يربأ بنفسه عن الإدلاء بمثل هذا التصريح غير المبرر وغير المتلائم مع الوضع الفلسطيني.

الواقع أن جريمة بحجم اغتيال الشيخ ياسين تستدعي رداً واسعاً ومميزاً، والجميع يتوقع ذلك. غير أن البعض يخشى ردة الفعل التي يمكن أن يبادر العدو الصهيوني إليها، وبالتالي يريد أن يستبق الأحداث بتسجيل موقف عند العدو الصهيوني.

الوضع التنظيمي بعد الاغتيال

■ الشيخ أحمد ياسين كان زعيم حركة حماس في الداخل والخارج. كيف تفسر اختيار الرنتيسي، قبل استشهاده، مسؤولاً للحركة في قطاع غزة فقط؟ البعض رأى في ذلك علامة على خلافات بين الداخل والخارج، وتساءل إلى أي مدى يمكن لهذه الخلافات أن تؤثر في وحدة الحركة؟

أبو عمرو: كان من الطبيعي أن يتم إعلان قائد لحماس في قطاع غزة بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين، كي يتم تحاشي فراغ قيادي، لكن إعلان خليفة للشيخ ياسين كان يستوجب إجراء مشاورات وعملية انتخاب جديدة في أطر الحركة كلها. وبالتالي، وبعدما أعلن بشكل سريع اختيار الرنتيسي لأنه كان نائبه، جرى استدراك لهذا الموقف وأُعلن الدكتور الرنتيسي قائداً لحماس في قطاع غزة، والسيد خالد مشعل رئيساً للحركة ورئيساً لمكتبها السياسي. أعتقد أن الحركة كانت بحاجة إلى التعامل مع أي فراغ في هيكلية القيادة تركه غياب الشيخ ياسين، لكنني لا أعتقد أن هذه هي الصيغة النهائية لإعادة تركيبة البنية القيادية في حركة حماس، وخصوصاً بعد اغتيال

الدكتور الرنتيسي.

الشيخ أحمد ياسين كان موضع إجماع لا خلاف في شأنه كمؤسس وكزعيم من جانب كل الأطراف في الحركة، ولا سيما أنه المؤسس للمجمع الإسلامي وقائد جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة والمؤسس للحركة.

لكل من القادة الموجودين ميزاته، لكن لا أحد منهم يمتلك كل الخصائص التي امتلكها الشيخ أحمد ياسين. وربما أصبح هناك حاجة إلى قيادة جماعية للحركة – بعد غياب قائدين مؤسسين ومقررين – يتم فيها تقسيم العمل وتوزيع المهمات، وخصوصاً أن حركة حماس حركة كبيرة وموجودة في كل مكان، ولها مهمات، وعليها استحقاقات داخلية وخارجية كثيرة ومتنوعة. حركة حماس ليست الجناح العسكري فحسب، وليست موجودة في قطاع غزة فقط، وهي ليست منقادة لشخص واحد، وعلاقاتها لا تنحصر في إطار قطاع غزة أو فلسطين. إنها حركة تتمتع بشبكة واسعة من العلاقات الداخلية والخارجية، علاقات بحكومات، وبجماعات إسلامية، وبتنظيم عالمي للإخوان، وبحركات سياسية، مع وجود فلسطيني وعربي وإسلامي. وهذا، بالتالي، يفرض عليها أن يكون لها سياسة أو مجموعة من السياسات تستطيع أن تتعامل بانسجام وتكامل مع هذه المعطيات كلها، ومع هذه الأبعاد كافة. لا يستطيع زعيم معروف بتوجه ما، مثلاً كأن يكون متشدداً أو قائداً عسكرياً، أن يقود الحركة في اتجاه واحد على حساب التزاماتها ومسؤولياتها الأُخرى. كان الشيخ ياسين يقوم بكل هذه المهمات وهذه المسؤوليات المتباينة داخل فلسطين وخارجها، بالتعاون مع إخوانه في قيادة حماس داخل فلسطين وخارجها.

اليوم ربما هناك حاجة إلى قيادة جماعية يتقاسم فيها قادة حماس المهمات والأدوار. والحركة بحاجة إلى خط سياسي مرن في تعاملها مع الحكومات، وأيضاً في علاقاتها خارج فلسطين. أمّا في فلسطين، فقد تملي الأوضاع عليها أن تتبنى خطاً متشدداً في بعض المواقف وفي بعض الأحيان، وخصوصاً في مواجهة الاحتلال. لذلك فإن الحركة بحاجة إلى قيادة تلبي كل هذه الحاجات وهذه الاشتراطات، وليس هناك شخص بمفرده في الوقت الراهن يستطيع أن يقوم بهذه الأدوار كلها. وأعتقد أن الحركة ستراجع، في مرحلة من المراحل، موضوع القيادة، وقد تتبنى صيغة القيادة الجماعية،

لكن في الوقت الملائم.

بسيسو: وجود خلاف داخل أي حزب سياسي أو حركة، بما في ذلك حركة حماس، أمر طبيعي. وقد لاحظنا بعد استشهاد الشيخ أحمد ياسين وجود تباين فيما يتصل بتفسير مصطلح المرشد، إذ قال بعض الإخوان المسلمين إنه لا يوجد شيء اسمه مرشد، لا في غزة ولا في الضفة. كما ظهرت اجتهادات بشأن كيفية انتخاب الرنتيسي. بعض هذه الاجتهادات قال إنه النائب، وبالتالي أصبح هو القائد تلقائياً، وهذا معناه أنه كان هناك خلاف في شأن ما إذا كان أتى في إطار النظام، أم في إطار الفهم والتفسير.

بعد استشهاد الرنتيسي طلب الأخ خالد مشعل ألاّ تتم تسمية وإعلان شخص بديل، لمصلحة قيادة جماعية لا فردية. إذاً هناك اجتهادات، لكنّ وضعها في إطار الاختلافات أمر يحتاج إلى تدقيق أكثر.

يقودني هذا إلى الحوارات السابقة عندما وضعت وثيقة آب/أغسطس 2002، التي اتفقت عليها القوى في حينه، ووافقت عليها حركة حماس مبدئياً على لسان الشهيد إسماعيل أبو شنب، ثم تراجعت عن الموافقة. في تقديري أن التراجع عن الوثيقة كان بسبب اعتراض قيادة الخارج عليها، لأن من غير المعقول أن يكون أبو شنب وافق عليها من دون موافقة إخوانه في القيادة داخل الوطن.

حين كنا نسأل الإخوة في حماس، خلال الحوار الفلسطيني، عن الجهة التي تتخذ القرار كانوا يؤكدون أنه حصيلة تفاعل عدة أطراف تشمل الخارج وغزة والضفة والسجون. وما دام اتخاذ القرار هكذا، فإمكان الاختلاف موجود. ومن هنا أعتقد أن غياب القائدين ياسين والرنتيسي سيكون له تأثير على هذا الصعيد بالذات، وخصوصاً في غياب شخصية قيادية كاريزمية في الداخل.

الوضع الآن مختلف. فعلى الرغم من أن التهديدات الإسرائيلية بالاغتيال تستهدف قيادات الحركة في الخارج والداخل، فإن إمكان "نجاحها" في الداخل أكثر. وهذا لا شك يؤثر في قيادة الداخل، من حيث قدرتها على الحركة والاجتماع، واتخاذ القرارات بحرية. ولذلك من المنطقي أن يزداد ثقل الخارج في اتخاذ القرار، ولأن من غير الممكن أن ترهن الحركة قراراتها لقيادة مطاردة.

صيام: هناك قضية غير واضحة تؤدي إلى التباس لدى كثيرين من الناس خارج

الحركة بسبب عدم معرفتهم بطبيعة الحركة وواقعها، الأمر الذي يجعلهم يخرجون باستنتاجات مغلوط فيها إزاء التأثير الذي ينجم عن بعض الأحداث المهمة.

الشيخ أحمد ياسين، رحمه الله، هو من الناحية التنظيمية قائد الحركة في قطاع غزة، وهو من ناحية المكانة والرمزية والتاريخية مؤسس الحركة، وذلك اقترن باسمه، ولا منافس له في هذا المجال. وقد ظل يحظى بهذه الرمزية وبهذا الاحترام على مستوى فلسطين، إذ ينظر الجميع إليه على أنه شيخ الداخل والخارج. وحتى داخل الأراضي المحتلة منذ سنة 1948، ينظرون إليه على أنه شيخهم بحكم رمزيته وتاريخيته، وعلى أنه كان محور وأساس الصحوة الإسلامية في فلسطين قاطبة. لكنه، من الناحية التنظيمية، قائد حركة حماس في قطاع غزة، وجرى انتخابه على أساس ذلك من جانب الحركة في قطاع غزة. وبحسب نتائج الانتخابات فإن الدكتور عبد العزيز الرنتيسي هو نائبه، وكان الأخ خالد مشعل، ولا يزال، رئيس المكتب السياسي وأعلى سلطة تنظيمية لكل الحركة. ورئيس المكتب السياسي من حيث الموقع يقابله الأمين العام في أحزاب أُخرى، وبالتالي ليس لدينا أي خلافات. وما جرى هو انتقال دستوري قانوني، ومع ذلك لا أحد يمكن أن يملأ موقع الشيخ ياسين، أو يحظى بمكانته.

لدينا قوانين تتميز بالمرونة، ولدينا هيئات تنظيمية، ولوائحنا تضمن تداول القيادة بصورة طبيعية وتمنح الجميع فرصاً. هناك من لا يعرف واقع الحركة الداخلي، وثمة من يمتلك تجاهها رؤية مشوهة. فنحن حركة جهادية تعمل تحت الأرض في أوضاع صعبة، ولذلك فإنها ليست معنية بكشف أوراقها كلها على الرغم من أنه يمكن أحياناً الكشف عن بعض الجزئيات التي لا يسبب إعلانها ضرراً. اختيار الشيخ الرنتيسي جاء بشكل طبيعي، وبحسب التسلسل الهرمي في الحركة. وقد تم إعلان توليه المنصب الجديد بشكل علني وبسرعة، في رسالة واضحة إلى إسرائيل فحواها أن الحركة قادرة على تجاوز أزمة غياب الشيخ ياسين، وأن لديها قيادات قادرة على تولي المنصب الذي شغر باستشهاد الشيخ. غير أن اغتيال الرنتيسي جاء بسرعة غير متوقعة، الأمر الذي دفع الحركة إلى العدول عن إعلان اسم القائد الذي سيخلفه، وذلك بهدف حمايته من الاغتيال. حماس لم تتعود إعلان المراكز الهرمية في التنظيم، لكن الأوضاع الناشئة أملت ضرورة الحديث عن مستويات قائمة، مثل مجلس الشورى والمكتب السياسي. أمّا فيما يتعلق بموقع رئيس المكتب السياسي، فإنه لم يختلف في

كل الحالات؛ فهو في موقع الأمين العام بالنسبة إلى أحزاب أُخرى.

السلاح والعمليات الاستشهادية

■ في حال انسحبت إسرائيل كلياً من قطاع غزة، ما مصير السلاح الموجود لدى كتائب عز الدين القسّام، وشهداء الأقصى، والفصائل الأُخرى؟ وهل ستشارك حماس في السلطة في هذه الحالة، وبأية صيغة؟

أبو عمرو: هذا ما يجري نقاشه الآن بين حركة حماس والفصائل الأُخرى في إطار لجنة المتابعة وفي الحوارات الثنائية. أعتقد أنه إذا ما جرى الانسحاب الكامل والنظيف من قطاع غزة، وهو أمر غير ممكن بعد أن انكشفت المواقف الإسرائيلية والأميركية، فسوف ينشأ وضع مختلف. وقد عبر قادة حماس عن مواقفهم بوضوح، مؤكدين أن المقاومة كانت وسيلة، وعندما تنسحب إسرائيل من قطاع غزة لن يكون هناك مقاومة في غزة أو من غزة. لكن المقاومة وخيار المقاومة سيبقيان قائمين في الأراضي التي لا تزال محتلة. وأعتقد أنه عبر الحوار يمكن لحركة حماس والسلطة وبقية الفصائل، وفي إطار الاتفاق السياسي الأشمل، أن تتفق على كيفية التعامل مع تداعيات الانسحاب من غزة، ومع أشكال النضال وموضوع السلاح وغيرهما من الموضوعات. هناك أكثر من وسيلة للتعامل مع كتائب عز الدين القسّام وشهداء الأقصى والأسلحة الموجودة في حيازة كل منهما. يمكن أن يُستوعب هؤلاء في الأطر الفلسطينية القائمة، وفي إطار الشراكة السياسية المتوخاة. يجب أن يكون هناك طريقة أو حل لمعالجة ما يترتب على الانسحاب من تداعيات وأوضاع جديدة.

حماس تريد أن تكون جزءاً من عملية صنع القرار. إنها تتحدث عن شراكة سياسية جادة وفعالة في إطار قيادي متفق عليه، وهذا الإطار يشكل مرجعية قيادية لكل شيء. وعلى الرغم من ذلك فإن الخيارات أمام حماس تبقى قائمة للمشاركة في السلطة التي تخضع للمرجعية القيادية التي نتحدث عنها. لكن هذا منوط بطبيعة التطورات على الأرض، وإن كان هناك أسباب مشجعة لحركة حماس كي تشارك في أجهزة السلطة التنفيذية. وهذا، في رأيي، مرتبط بالاتفاق على برنامج سياسي موحد، وبصيغة الشراكة السياسية وآلياتها في عملية صنع القرار التي تحفظ لحماس دورها الذي يعكس ثقلها على الأرض. وأعتقد بعد إعلان حماس موافقتها على قيام الدولة في

الضفة وغزة والقدس، كحل مرحلي، فإن الطريق أصبح ممهداً للتوصل إلى صيغة للشراكة السياسية والمشاركة في صنع القرار. وفي التحليل النهائي يمكن لحماس أن تشارك في السلطة، إذا أصبحت هذه السلطة في حل من اتفاقيات واستحقاقات سياسية عارضتها حماس في الماضي، ولا سيما إذا كنا نتحدث عن سلطة جديدة تأتي نتيجة انتخابات جديدة تشارك حركة حماس فيها.

بسيسو: كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن كيفية التعامل مع نتائج الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وعن شكل هذا الانسحاب وأهدافه وأبعاده، من دون أن نصل إلى إجابات بشأن ذلك. بحسب آخر التصريحات الإسرائيلية فإن الانسحاب سيكتمل في آخر سنة 2005، ثم إن الحوار بشأن ذلك لا يتم مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وإنما بين أطراف أُخرى، والأخبار تصل إلى السلطة بطرق غير مباشرة.

انطلاقاً من فرضية أن الانسحاب سيتم، لديّ رؤية نبحث فيها في إطار حركة "فتح"، وتقوم على الدعوة إلى عقد مؤتمر شعبي فلسطيني خلال الفترة القريبة المقبلة لمناقشة هذا الموضوع، ويدعى إليه أعضاء المجلس الوطني، بمن في ذلك أعضاء المجلس التشريعي، والقوى السياسية، والاتحادات والنقابات؛ وهذا سيشكل خطوة أولى في اتجاه البحث عن إجابات عن الأسئلة المطروحة.

الانسحاب من قطاع غزة يعني أن هناك 30٪ من أرضه، وهي مساحة المستعمرات، سيتم إخلاؤها. الحديث يدور عن 21 مستعمرة تضم مئات المنازل وبعض المنشآت الصناعية والتعليمية والزراعية؛ وهذا يستدعي توفر رؤية تحقق الحد الأدنى من الإجماع بين القوى السياسية والمنظمات الأهلية على كيفية التعامل معها والتصرف فيها. أقصد أن الأمر يجب ألاّ يقتصر على السلطة أو بعض مؤسساتها. المؤتمر الشعبي يفترض أن يناقش هذا الجانب، ثم يدعى المجلس التشريعي إلى الانعقاد لصوغ قانون ينظم هذه العملية.

أمّا فيما يتعلق بالسلاح، ففي اعتقادي أن وجود سلاحين في الشارع يعني وجود سلطتين. ونستذكر في هذا المجال تجربة الأردن وتجربة لبنان، عندما أخذت الثورة الفلسطينية تتدخل في مجريات الحياة المدنية، والنتيجة أننا ضُربنا في الأردن، وجرى ما جرى معنا في لبنان، على الرغم من التعقيدات والعوامل الأُخرى المتعلقة بالأمر،

وبغض النظر عن أسباب أُخرى.

منذ البداية كان هناك خطأ، حينما سمح بوجود ميليشيات في الساحة الفلسطينية، ونقصد الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن هذا ساهم في إضعاف السلطة ومؤسساتها ووجودها، كما ساهم في إضعاف سلطة القانون والنظام، وفي فسح المجال للفوضى والتجاوزات.

لا بد إذاً من حصر السلاح، وإعادة ترتيبه وتنظيمه. وأقول بكل بساطة إن أبواب الأجهزة الأمنية مفتوحة لانضمام من يرغب من الإخوة في جميع الفصائل، شرط أن يلتزم أنظمتها وقوانينها.

صيام: لقد قلنا إن الانسحاب من قطاع غزة، ولو كان كلياً، لن يكون نهاية المطاف. ولذلك فإنه لا يعني وقف المقاومة، لأن قطاع غزة ليس الحلم الفلسطيني. ثمة ملفات كثيرة مهمة. فهل الانسحاب من قطاع غزة سينهي قضية الأسرى؟ هل سينهي قضية القدس؟ هل سينهي قضية اللاجئين؟ هل سينهي قضية الاستيطان في الضفة ومدنها واحتلال الضفة؟ ثم إننا لا نستطيع أن نجزئ الشعب الفلسطيني لتصبح الضفة وحدها، في الوقت الذي نعيب على العالم العربي أنه يترك الفلسطينيين يخوضون المقاومة وحدهم. على الرغم من ذلك فإننا سنجد صيغة معينة تحفظ هذا السلاح، ولا تكون سبباً في إرجاع الاحتلال إلى قطاع غزة، وسنجد له آلية تمنعه من أن يكون سبباً في استمرار حالة الفوضى الداخلية، وسنكون حريصين على أن يكون هناك اتفاق وطني على كيفية التعامل من ناحية المقاومة ما بعد الانسحاب من قطاع غزة. ولأننا لا نعتبر المعركة منتهية فإن السؤال لا يتعلق بمبدأ امتلاك السلاح، والذي يجب المحافظة عليه، وإنما بكيفية استخدامه والاستفادة منه. تجربتنا مع الاحتلال تؤكد أنه لا يحافظ على عهد ولا يحافظ على سلام أو يحترم القانون، وبالتالي نحن سنعطي أنفسنا مهلة كي تنضج الأمور، ويتضح مصير الضفة ومصير الملفات الأُخرى، التي هي محل إجماع وطني ولأنها من الثوابت الوطنية. في ضوء ذلك يمكن الحديث عن المقاومة وأشكالها.

موقفنا يتلخص في التالي: في حال تم الانسحاب من قطاع غزة وأصبح القطاع نظيفاً من الاحتلال، فإننا نعتبر ذلك بفضل المقاومة وبفعلها، وليس نتيجة أي

اتفاقات. وبالتالي، وباعتبارنا شركاء في الدم والمقاومة، فإن من حقنا أن نكون شركاء في صوغ وصناعة القرار السياسي، وكل الأمور الحياتية في قطاع غزة، ولخدمة نضال شعبنا الفلسطيني. هذه الصيغة هي التي يجري التفاوض أو التفاهم بشأنها. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الأسئلة مطروحة وتحتاج إلى إجابات عنها. أمّا الحديث عن المشاركة في السلطة وهي في واقعها الراهن، فإننا لن نكون جزءاً منها ما دامت على ما هي عليه وتتبنى سياسة لا تعكس مواقفنا وسياساتنا وتصر عليها، ومع أننا على يقين من أن الأحداث تجاوزت أوسلو وغير أوسلو فإننا لن نشارك فيها. ثمة أسئلة أُخرى من نوع: كيف يمكن أن تجري انتخابات في قطاع غزة؟ وكيف يمكن تشكيل مرجعية قيادية لفترة انتقالية إلى أن تحدث الانتخابات البلدية والمحلية في جميع الأماكن والمؤسسات؟ هذان وغيرهما من الأسئلة مطروحة، وهي تخضع الآن لمناقشات مع السلطة ومع حركة "فتح"، ولمناقشات أوسع مع الآخرين.

بطبيعة الحال، لدينا كحركة حماس رؤية معينة، لكننا نرغب في الاستماع إلى آراء الآخرين المعنيين بمشاركتنا. موقفنا إزاء المشاركة السياسية وفي إدارة قطاع غزة لم يتراجع، حتى بعد اغتيال الرنتيسي وياسين. هناك من يرى أن تركيز حماس على المشاركة السياسية ربما كان أحد الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى تكثيف عمليات الاغتيال ضد قياداتها، ولمنعها من المشاركة بعد إضعافها.

■ **هناك حديث عن نية حركة حماس السيطرة على قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المفترض. هل لدى الحركة مثل هذا التوجه؟ وهل تستطيع إذا أرادت؟ وما هي السيناريوهات الممكنة؟**

أبو عمرو: كان هناك في الماضي مراهنات كثيرة على حسم الأمور بالقوة على الأرض، من جانب حماس، أو "فتح"، أو فصائل أُخرى، أو أجهزة السلطة. لكن المراهنات على فرض أمر واقع بالقوة فشلت. ولا أعتقد أن طرفاً فلسطينياً من السلطة أو المعارضة يقوى على اللجوء إلى هذا الأسلوب المستنكر والمرفوض من أبناء الشعب الفلسطيني. إذا كانت لدينا وسائل شرعية للمشاركة، أو لاقتسام السلطة، أو لتحقيق السيطرة، فلماذا تلجأ الأطراف إلى أساليب يمقتها الشعب الفلسطيني وينبذها؟ الفلسطينيون لم يعودوا يتقبلون فكرة السيطرة أو الاستيلاء على السلطة بطريقة غير

شـــرعية لا يجمعون عليها، ولذلك فإن الطريقة الوحيدة المقبولة هي عبر الانتخابات الديمقراطية، وسيرفض الفلسطينيون أي محاولة للقفز على السلطة بالقوة. الفصائل الفلســطينية كلها تدرك ذلك، والأجهزة الأمنية أيضــاً. ولا أعتقد أن أحداً ســيجرؤ على وضع نفسه في مواجهة مع الشعب الفلسطيني، وإن فعل ذلك وتجاهل الأسس والمعايير والمرجعيات التي يحتكم إليها الفلسطينيون فسيكون مصيره الفشل. وإلى أن تجرى الانتخابات يبقى الاتفاق الوطني الســبيل الوحيد. وكل جهة تعرف مســبقاً أنها إذا ما أخذت القانون بيدها، أو خرقت القانون وأرادت أن تســتحوذ على ما تريده بالقوة، فســتجد جهات كثيرة تتصــدى لها وتفشــل مخططها وتتنازع معها. وهذا ما قد يجر الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني إلى الفتنة الداخلية وإلى الاقتتال، ولا أحد يريد أن يتحمل مسؤولية ذلك.

ماذا بعد الانســحاب الإســرائيلي؟ هناك عدة ســيناريوهات لا مجال هنا للدخول فيها. لكن إذا ما حدث الانســحاب يمكن للســلطة الوطنية، الخاضــعة لمرجعية قيادية تشــارك فيها الفصــائل الفلســطينية، أن تدير قطاع غزة. إدارة قطاع غزة لا تســتوجب تغييراً جذرياً في شــيء، سوى الاتفاق على شراكة سياسية وشراكة في عملية صنع القرار ومعالجة بعض القضايا الداخلية، بموجب القانون.

ما الذي تريده حماس وغيرها من الفصـــائل؟ أولاً، حماس لا تريد العودة إلى الماضـــي بحيث تســـتحوذ أطراف أُخرى على النفوذ وتقصـــي الآخرين. ثانياً، ترفض حماس عودة ســيطرة أجهزة الأمن على الأوضـــاع وقيامها بعمليات ليســت ضـــمن صلاحياتها وخارجة على القانون، والانشغال بنشاطات ليست من اختصاصاتها، والقيام بتجاوزات تجاه الأملاك العامة والخاصــة، وتجاه الحريات العامة والخاصــة، وممارســة عمليات الابتزاز والترهيب، وكل هذه الممارســات الســلبية التي تمس مكانة ودور أجهزة الأمن كأجهزة أمن وطنية. لا أحد يريد أن يعود إلى ذلك. لا أحد يريد أن يعود إلى إقصاء قوى أساسية عن عملية صنع القرار. إذا ما تمت معالجة هذه القضايا والعودة إلى حكم القانون، سيصبح من السهل إدارة الوضع في قطاع غزة.

ومن أجل أن تتحقق المشــاركة لا بد من القيام بعملية إصــلاح شــاملة تقوم على إقصـــاء من اســتغلوا مناصــبهم، ومن أســاؤوا اســتخدام المال العام، ومن انخرطوا في

الفســـاد، ومن خرقوا القانون، ومن ارتكبوا تجاوزات ضـــد المواطنين. ويجب أن يكون هناك إصلاح إداري. يجب أن يحظى المواطنون الفلسطينيون بالمعاملة المتساوية. لا يجوز إقصاء أحد عن وظيفة عامة أو منصب عام بسبب خلفيته الفكرية أو السياسية في بلد يفتخر بأنه يعتمد التعددية السياسية والمنهج الديمقراطي في نظامه. كل هذا ضروري، والانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية هي أيضاً ضرورية كي تتحقق الشراكة والمشاركة السياسية، وكي لا يشعر أحد بأنه كبش فداء أو مقصى أو مستهدف. الانتخابات تضفي حيوية على حياتنا الوطنية والسياسية، وتطور مجتمعنا وأوضاعنا، وتنجحنا في اختبار الجدارة الذي نحن بصدده، الجدارة الداخلية والجدارة الخارجية، لأننا كيان يعتمد كثيراً على الدعم الذي يتلقاه من العالم الخارجي.

بسيسو: أعتقد أن الإخوة في حركة حماس، وفي القوى الإسلامية عامة، أكثر حرصاً على العمل الوطني الفلسطيني من أن يفكروا بهذه الطريقة، وأكثر حرصاً على الوحدة الوطنية من أن ينزلقوا إلى مثل هذه المقولات.

حركة حماس لم تشارك في الانتفاضة والمقاومة من أجل السيطرة على قطاع غزة، أو من أجل ضرب مؤسسات السلطة الوطنية، وبالتالي فإن انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة لا يشكل انتصاراً لحماس على السلطة الفلسطينية، كي يكون ذلك سبباً للاستيلاء على الحكم. ولا أعتقد أن الإخوة في حماس يفكرون بهذه الطريقة على الإطلاق. حماس تتحدث عن شراكة على اعتبار أن هذه المنطقة محررة، ودفعت ثمناً في تحريرها، وأن الشراكة يجب أن تتم وفق أسس وصيغ غير التي قامت عليها السلطة الوطنية، كما تتحدث عن ضرورة البحث عن شكل من أشكال إدارة هذه المنطقة المحررة.

صيام: ليس لدينا توجه أو رغبة في السيطرة، وما يقال في هذا الصدد يهدف إلى إرباك الساحة الفلسطينية. هذه القضية لا تستحق النقاش. أمّا فيما يتعلق بالقضايا والأسئلة الأُخرى المرتبطة بها، فهي تخضع لمباحثات ومناقشات معمقة مع فصائل العمل الوطني كلها. تعرفون أن لجنة المتابعة تضم شخصيات مستقلة، وأيضاً أعضاء في المجلس التشريعي. لا نريد أن نعمل تحت ضغط الوقت، بحيث نطلق مبادرة وتكون مكشوفة للجميع. حتى اللحظة، ثمة عملية تضليل واسعة بشأن هذا الموضوع. كان من

المفترض أن نقدم ورقة تتضمن رؤيتنا واقتراحاتنا، لكن توفرت لدينا معلومات كانت سبباً في إرجاء إعلان الورقة، كي لا تصبح مجرد ورقة عبثية. لذلك يجري الحديث عن صوغ ورقة يتم التوافق عليها داخلياً ويتبناها الجميع، ولا تستند إلى ورقة نقدمها ويقوم الآخرون بتعديلها، أو الإضافة عليها. ثمة نقاش معمق، وقد تجاوز حدود استمزاج الآراء، وهو يتم عبر لقاءات ثنائية وثلاثية، بحيث يمكن أن يتم إنضاج القضايا بصورة أكثر تحديداً ووضوحاً.

■ **هل تلتزم كتائب شهداء الأقصى وعز الدين القسّام قرارات القيادة السياسية في حال جرى حوار وتوافق وطني فلسطيني قد يؤدي إلى هدنة، أو ربما إلى شكل آخر من أشكال ضبط المقاومة أو تقنينها؟**

بسيسو: بغض النظر عن الطريقة التي تشكلت بها فصائل المقاومة وأسلوب تعاملها وتحالفاتها، فإن الجميع لا يعملون وفق رؤاهم الخاصة، أو من أجل مصالحهم الخاصة، ذلك بأن الهدف الأساسي هو مقاومة الاحتلال.

تجربتنا منذ نشأة السلطة الوطنية حتى انتفاضة الأقصى تؤكد انضباط الجميع عندما يكون هناك قرار سياسي أو توجه سياسي، سواء من جانب السلطة أو من جانب الفصائل. لذلك أعتقد أن هذه الأذرع العسكرية ستلتزم قرارات القيادات السياسية بصورة مطلقة.

ربما يتأخر ذلك ليوم أو يومين أو أكثر، لكنهم سيلتزمون لأنهم لا يستطيعون الوقوف ضد الإجماع الوطني، بالإضافة إلى ثقتنا بمستوى وعيهم وتقديرهم لتوجهات القيادة السياسية. أمّا في حال استمرت إسرائيل في خط مواصلة الاغتيالات، بعد الانسحاب، فإن الأمر يحتاج إلى مناقشة. هل نعطيها المبرر لذلك عبر إطلاق الصواريخ، أو أية أشكال أُخرى، أم علينا أن نلتزم؟ هل ستوجد قوات دولية في هذه المنطقة بعد الانسحاب أم لا، وخصوصاً أن ثمة حديثاً عن إمكان تسليم المستعمرات لمؤسسة دولية قد لا ترغب في حماية السلطة الوطنية لوحدها؟ لا بد من أن يجري الحديث عن شكل من أشكال الحماية. إذا انسحبت إسرائيل من غزة لا بد من أن يكون هناك ضبط كامل للسلاح والأمن من جانبنا، وعند ذلك فإن التصرف يرتبط بالواقع المعين.

صيام: في الواقع أستطيع أن أتحدث عن رؤيتنا بالنسبة إلى كتائب عز الدين القسّام فقط. هي أعلنت التزامها وأعلنت بيعتها للدكتور الرنتيسي؛ وهذا يعني أنها تلتزم سياسة الحركة. حتى اللحظة لم تخرج الكتائب عن سياسات الحركة، لا فيما يتعلق بالهدنة إذ كان هناك انضباط تام، ولا حتى فيما يتعلق بردات الفعل في إثر اغتيال الشيخ ياسين، الأمر الذي يدل على مستوى عال من الانضباط والالتزام.

■ **أفهم من حديثك أن غياب العمليات العسكرية بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين هو شكل من أشكال الانضباط لقرار، أو لوجهة لدى قيادة الحركة؟**

صيام: أتحدث عن ردات الفعل غير الموزونة، ذلك بأن الرد العسكري مطلوب، لكننا لا ندري ما الذي تفكر فيه الكتائب عملياً.

■ **مرة أُخرى، ما السبب في تأخر ردات الفعل التي هددت الكتائب بها؟**

صيام: لست مطلعاً على التفصيلات كلها. لكن عهدنا بكتائب عز الدين القسّام أنها تضرب. أحياناً كان الرد يأتي خلال 24 ساعة، وفي أحيان أُخرى كان الرد يستغرق أسبوعاً أو حتى عدة شهور، لكننا على قناعة وثقة بأن الأجنحة العسكرية ستقوم بالرد. عدا ذلك يدرك الجميع مدى الاستنفار والحذر عند العدو الصهيوني، ولديّ تقدير شخصي هو أن الكتائب والأجنحة العسكرية للمقاومة قد تبحث أو تستعد للقيام برد مميز.

نحن نحتفظ بحقنا في الرد، ومن حقنا وحق شعبنا أن يرد بغض النظر عن الوضع السياسي، إذ ليس هناك وضع مناسب وآخر غير مناسب، وخصوصاً في غياب أفق سياسي، فما هو مطروح مضيعة للوقت وعبث بمشاعر الناس.

المشاركة في السلطة
وحوار الوحدة الوطنية

■ **هل ستقبل حركة "فتح" تطبيق مبدأ الشراكة السياسية مع حركة حماس والقوى المعارضة الأُخرى، وما الذي سيدفعها إلى إجراء تغيير كهذا؟**

أبو عمرو: لو كانت الشراكة والمشاركة السياسية في عملية صنع القرار والإصلاح

والمعاملة المتساوية لكل المواطنين تحققتا لما كنا في الوضع الذي نعيشه اليوم. يقع جزء من مسؤولية ما نحن فيه على عاتق السلطة نتيجة الطريقة التي أدارت بها الشأن الفلسطيني الداخلي، من عدم توفير المشاركة للجميع وعلى مختلف المستويات، أو على الأقل على المستويات التي يمكن تحقيق المشاركة فيها واحترام حقوق المواطنة المتساوية، ومن عدم القيام بالإصلاح وإجراء المحاسبة منذ البداية، ومن السماح للأخطاء بالتراكم لتنفجر في وجهنا الآن، بحيث أصبح الوضع الفلسطيني يعاني، وأصبح من الصعب معالجة الأخطاء التي تراكمت، وخصوصاً موضوع الفساد المالي والإداري.

وسوف ترتكب حركة "فتح" والسلطة خطأً فادحاً إذا حاولتا، أو قبلتا، العودة إلى الوضع القديم الذي كان قائماً قبل اندلاع الانتفاضة، من حيث استثناء قوى سياسية مؤثرة والاستحواذ على صنع القرار وعلى الموارد، ومن حيث عدم معاملة المواطنين معاملة متساوية، ومن حيث السكوت على تجاوزات أجهزة السلطة.

بسيسو: حركة "فتح"، بالمعنى التاريخي، كانت دائماً تسعى بشكل جدي، وخصوصاً على مستوى الكادر، لتحقيق مشاركة سياسية من جانب القوى السياسية. نحن بحاجة إلى مشاركة الآخرين في كل اتحاد ومؤسسة ونقابة، بحاجة إلى جهد الآخرين، وأيضاً على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية؛ فنحن لا نستطيع وحدنا أن نتحمل مسؤولية النجاح أو الفشل. لماذا علينا أن نتحمل وحدنا تبعات قضايا كبيرة تنطوي على كل هذه الأبعاد. في الواقع، كانت السياسة الرسمية لحركة "فتح" تتوجه نحو المشاركة الشكلية، وكانت الفصائل مع الأسف الشديد تقبل ذلك. لكن نحن أمام مفصل تاريخي، وبعد 40 عاماً من النضال لا يجوز أن تتحمل حركة "فتح" وحدها تبعات هذا الوضع. لا بد من أن يكون هناك مشاركة حقيقية وجدية للأطراف الأُخرى كي تتحمل معنا تبعات المرحلة المقبلة، وخصوصاً في ظل ضبابية الخيارات بين السلام والمقاومة.

أمّا فيما يتعلق بتأثير موازين القوى على الأرض في مسألة المشاركة، فأنا أعتقد أن لكل تأثيره مهما يكن حجمه، هذا كان سابقاً في إطار منظمة التحرير ولا يزال قائماً؛ ذلك بأن موازين القوى مرهونة بطبيعة المرحلة.

لنفترض أننا دخلنا في عملية سلام، وتوافق الناس على أهداف مشتركة، ضمنها

إقامة دولة فلسطينية على حدود 4 حزيران/يونيو 1967، هل ستبقى حجوم القوى على الأرض مثلما هي عليه الآن؟ من الواضح أن حماس تحظى بمزيد من التأييد في ظل اشتداد المقاومة، لكن الأمور ستختلف في حال – مثلاً – وافقت على المشاركة في عملية السلام.

صيام: أتمنى أن تكون الدوافع حقيقية وجدية. هم قالوا وأكدوا أن لديهم قناعة ولديهم رغبة في أن يكون هناك شراكة. أعتقد أن الأوضاع تغيرت. هناك معطيات كثيرة على الساحة، منها الوضع الداخلي لحركة "فتح"، ومنها وضع السلطة ووضع الاحتلال، ومنها تهميش الاحتلال للندية والشراكة مع السلطة ورفضه الاعتراف بوجود الشريك الفلسطيني، وبطبيعة الحال فإن أحداً لا يستطيع تجاوز وضع حركة حماس، ولا يستطيع أحد أن يتجاهل أن حركة "فتح" بحكم انحيازها إلى السلطة هي التي تتحمل أوزار المرحلة السابقة.

لقد خلطت حركة "فتح" بين دورها وبين السلطة، وبالتالي تحملت وتتحمل تبعات ذلك. وفي تقديري الشخصي أنها أخطأت في هذا الاتجاه. نحن مقبلون على مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث سيكون هناك أرض محررة بفعل المقاومة، بغض النظر عن الأهداف السياسية لخطة شارون في هذا الاتجاه؛ ذلك بأن عشرة أعوام من المفاوضات لم تؤد إلى ذلك.

الإخوة في حركة "فتح" قالوا، تحديداً، أنهم لا يستطيعون وحدهم مواجهة المستجدات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حركة حماس، ولذلك فإنهم يرغبون في مشاركة الجميع. أحاديثهم الداخلية أيضاً تؤكد هذه الوجهة، وتضعهم أمام مسؤولية وضرورة احترام الرأي العام وما يقرره صندوق الاقتراع، وأنهم يعترفون بوجود الآخرين ويحترمون أدوارهم.

■ ما الذي يفسر الاستعداد الذي تبديه حركة حماس للشراكة السياسية مع "فتح" والآخرين، هل يعود ذلك إلى أسباب تكتيكية أم إلى اعتبارات استراتيجية، بمعنى هل كفت الحركة عن تقديم نفسها بديلاً من منظمة التحرير وفصائلها وبرامجها؟ وعلى أية أسس ستتم هذه الشراكة؟

أبو عمرو: الحركات السياسية كلها تمر بتحولات وتتأثر بالمتغيرات، وحركة حماس

ليست استثناء، وكذلك حركة "فتح". يجب ألاّ ننسى أن حركة حماس تتعرض لحرب وتصفية من جانب إسرائيل، وفقدت أعداداً كثيرة من قياداتها السياسية والعسكرية، ومن قدرتها، وهي حساسة لما يتعرض له الفلسطينيون من دمار، وما يقومون به من تضحيات. إنها تتعرض لحرب إفناء من جانب إسرائيل. وهي تعرف أن الاحتلال عاد إلى الضفة الغربية، وأن قطاع غزة يتحمل تضحيات قد تكون فوق طاقته على المستويين الإنساني والمادي. وتدرك حركة حماس أن إنقاذ الوضع قد يحتاج إلى استراحة – استراحة محارب – كي يستعيد الفلسطينيون قدرتهم ويعيدوا تقويم أوضاعهم والانطلاق من جديد في الاتجاه الذي يريدونه. وحركة حماس تعرف أيضاً ما يجري على المستوى الإقليمي، الحرب في العراق، والحرب المعلنة ضد ما يسمى بالإرهاب، والمستهدف منه هنا الحركات الإسلامية، وحماس نفسها عانت جرّاء هذه الحرب المعلنة وأُدرجت في قائمة المنظمات الإرهابية، وتعرضت للملاحقة والحصار وتجميد الأرصدة والأموال والتضييق على الحركة والوجود. وتدرك حماس أن دولاً عربية مضيفة تتعرض لضغوط بسببها، وعاجلاً أو آجلاً ستمارَس ضغوط أُخرى على هذه الدول.

حركة حماس بحاجة إلى استيعاب هذه المرحلة الحرجة، وهي قد تعالج المتغيرات بإبداء بعض المرونة لمواجهة الصعوبات والتحديات التي تتعرض لها. من ناحية أُخرى، ما هو مبرر وجود أي حركة سياسية غير الوصول إلى الحكم؟ ليس هناك عيب في إفصاح أي حركة سياسية عن أنها تسعى للوصول إلى السلطة.

كثيرون يسيئون فهم حركة حماس في هذا المجال، وهم يعتقدون أنها لا تريد السلطة، ولا تريد الحكم. هذا غير صحيح، حماس لا تريد هذه السلطة القائمة لأنها، من وجهة نظرها، جاءت نتاج اتفاقات واستحقاقات ترفضها حركة حماس ولا تريد أن تكون جزءاً منها. حماس ترفض أن تكون بديلاً من هذه السلطة، لكنها لا ترفض ولا تستطيع أن ترفض أن تطالب بالحكم، بالسلطة في وضع اعتيادي لا يشكل عبئاً سياسياً أو عقائدياً عليها.

بسيسو: هناك ثلاث قضايا أو عناوين برزت خلال الحوارات، مطلوب الاتفاق بشأنها والتوافق عليها. القضية الأولى هي الأهداف الراهنة، والثانية هي المشاركة في صنع

القرار، أمّا الثالثة فتتعلق بآليات تحقيق الأهداف. حتى الآن ليس هناك اتفاق بشأن هذه القضايا. فمثلاً فيما يتعلق بالأهداف، نحن نراها كما أقرها المجلس الوطني الفلسطيني، بمعنى تحرير الضفة وقطاع غزة والقدس وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وحق اللاجئين في العودة، وكل ذلك استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية.

في المحصلة، الإخوة في حركة حماس وافقوا على هذا الهدف، وأعلنوا ذلك عبر تصريحات. لكنهم ليسوا على استعداد لأن يكونوا شركاء في الاعتراف بإسرائيل. كيف يمكن أن تكون الشراكة في ضوء ذلك؟ وإذا أردت أن تكون شريكاً في القيادة السياسية، فكيف لا تكون شريكاً في ذلك؟

الإخوة في حماس يتحدثون عن الشراكة على أرضية استراتيجيا المقاومة، وليس استراتيجيا السلام. أمّا بالنسبة إلى معظم القوى، فإن شعار المشاركة يعني أن تكون شريكاً في الخير والشر. كيف يمكن أن تكون شريكاً من دون الاعتراف بإسرائيل إذا كان ذلك هو ثمن الحصول على الدولة الفلسطينية المستقلة؟ وكيف يمكن أن تتحقق الشراكة إذا كان على حركة "فتح"، مثلاً، أن تلغي كل عملية السلام؟ هذه قضايا تحتاج إلى مناقشات جدية.

فيما يتعلق بقضية إطار المشاركة وآلياتها، هناك رؤى متعددة. من حيث المبدأ يجب أن تحسم قضية المشاركة في صنع القرار. هل تتعامل حركتا "فتح" وحماس مع هذا الموضوع بأفق استراتيجي متكامل؟ أعتقد أننا لم نصل إلى ذلك. نحن، في "فتح"، نتطلع إلى ذلك لأننا نفتقد هذه المشاركة ونحتاج إليها. فأحياناً يقال لنا إن اللجنة التنفيذية هي التي اتخذت هذا القرار أو ذاك، وأحياناً المجلس المركزي، وفي أحيان أُخرى ذاك الجسم الوهمي الذي يجتمع حول الطاولة تحت مسمى القيادة الفلسطينية. نحن نفهم آليات اتخاذ القرار بطريقة أُخرى. المشاركة في القرار ليست مطلب الإخوة في حماس والفصائل الأُخرى فقط، بل هو مطلب "فتح" أيضاً. عندما نتحدث عن المشاركة بأفق استراتيجي فنحن نتحدث عن أطر نتعارف عليها، بغض النظر عن واقع منظمة التحرير، وعن تفرد الأخ أبو عمار، وبغض النظر عن تهميش مؤسسات المنظمة، اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وعن الحالة التي وصلت إليها سفاراتنا في

الخارج. نحن لا نبحث عن شيء جديد أو أطر جديدة. منظمة التحرير هي البيت المعنوي للشعب الفلسطيني، وقاتلنا من أجل أن تكون له هوية وكيانية. يترتب علينا أن نرمم هذه المنظمة، أن نعيد بناءها على أسس نتوافق عليها، لكن يجب ألاّ نفعل شيئاً خارجها. القيادة الوطنية الموحدة أراها في إطار المنظمة لا خارجها. وحتى لو اقتضى ذلك أن تتخذ طابعاً نظامياً وقانونياً فسيتم صوغ ذلك في إطار المنظمة.

في نهاية المطاف، لا بد من أن يستمر التوافق والاتفاق على المحاور الثلاثة التي أشرت إليها في بداية جوابي عن السؤال، وما زلنا في بداية الطريق.

صيام: لم تعلن حماس عبر تاريخها أنها بديل من منظمة التحرير. وعلى الرغم من ذلك فإننا لا ننكر أن هناك فهماً عاماً في هذا الاتجاه يتولد عندما تعرض الحركة لنفسها نسبة معينة يراها البعض تعجيزية أو غير تعجيزية، بينما كنا نعتقد أنها تنسجم مع وزن الحركة في الجامعات والمؤسسات والنقابات والجمعيات، إلخ. نحن نؤيد الانتخابات على الرغم من أننا ندرك صعوبة إجرائها، وخصوصاً في الشتات.

في كل حال، تجاوزنا الآن هذه المرحلة. نحن على استعداد، وليس لدينا أية حساسية تجاه النسبة. لكننا نرفض أن نكون تحت العباءة، ونرفض أن نكون إضافة رقمية غير مؤثرة، ونرفض أن يكون هناك تمييز في هذه المؤسسة. إننا نتحدث عن شراكة حقيقية تقوم على أسس واضحة وصحيحة، بإعادة صوغ سليمة لهذه المؤسسات تستوعب صراع الحجوم الحقيقية، صراع المعطيات الجديدة، صراع الظروف الموضوعية.

نرفض المشاركة في مؤسسات غير قائمة على الأرض، أو مهلهلة، عدد من أعضائها توفاه الله، ودستورها وقوانينها غير موجودة. إذا كان المقصود أن تلتحق حركة حماس بمثل هذه الأجسام القائمة فإن ذلك لا يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، ومن مصلحة الشعب الفلسطيني أن يطالب بانتخابات وبإصلاح هذه المؤسسات كلها، وبأن يحترم الجميع ما تفرزه صناديق الاقتراع.

■ ثمة من يفسر شعار شركاء في الدم، شركاء في السياسة والإدارة، على أنه رغبة من جانب حماس في اقتسام الكعكة؟

صيام: في اعتقادي، مَنْ يدفع دم قياداته ورموزه ومؤسسيه لا يبحث عن تقاسم

كعكة. ولا أذيع سراً إذا قلت إنه عرض علينا قبل أشهر عن طريق وفد مصري رسالة من الأميركيين فحواها: "إذا أوقفتم المقاومة، ومن دون إعلان، فإن الولايات المتحدة ستضغط على الكيان الصهيوني لوقف استهداف القيادات والكوادر والعناصر." وكان رد الشيخ ياسين، رحمه الله، في حينه أن هذه رسالة غير دبلوماسية ولا تحتاج إلى مشاورات في أوساط الحركة، فليفعل الإسرائيليون ما شاؤوا. ثم قال: "إن دم الشيخ ياسين وإخوانه من قيادات حماس يتساوى مع دم أي طفل فلسطيني، ونحن لم نبدأ هذه الطريق كي نحافظ على رؤوسنا، وإنما نقاتل من أجل شعبنا، فإذا أوقفنا نوقف من أجل شعبنا. نحن مشاريع شهادة، ولا نخشى الموت." وبالتالي نحن لا نبحث عن كعكة، وإنما عن تحرير أرض، وعن حرية لشعبنا. وأضاف الشيخ ياسين: "دماؤنا هي وقود لهذه الحرية، وليس للبحث عن أمور مادية لها علاقة بالدنيا والمناصب."

■ **ما رأيكم في الدعوة التي أطلقها بعض قياديي حركة "فتح" وآخرون بأن هناك حاجة وطنية فلسطينية إلى انتخاب قيادات جديدة بعد فشل القيادات الحالية؟**

أبو عمرو: المطالبة بالانتخابات وبالتغيير قديمة، ولا تقتصر على دعوات قياديين في حركة "فتح". كان هناك مطالبات بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية والقروية، والانتخابات في الأحزاب والاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية. هذه هي الوسيلة الوحيدة لإعادة الحيوية إلى حياتنا الوطنية والسياسية، ولتداول السلطة، ولتجديد شرعية المؤسسات التمثيلية والقيادية. لست مقتنعاً بنظام يدعي أنه ديمقراطي ولا تجرى فيه انتخابات سوى مرة واحدة، ولا أعتبر أن حزباً يستطيع أن يزعم أنه ديمقراطي ولا تجرى فيه انتخابات منذ عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً. الانتخابات هي المدخل إلى التغيير، وهي الوسيلة للتقويم والمحاسبة لمن هم في مناصب المسؤولية. الوضع الطبيعي هو التغيير ودخول قيادات شابة وتداول السلطة. لكن هناك الآن قيادات تصر على مصادرة حق أجيال تعلمت وتأهلت كي ترتقي وتقود، لكنها تبقى من دون مشاركة وخارج دوائر صنع القرار.

بسيسو: منذ المؤتمر الخامس لـ "فتح"، كان من المفترض أن تكون عقدت ثلاثة مؤتمرات. لكن هذه المؤتمرات لم تعقد حتى الآن، الأمر الذي دفع البعض إلى الحديث عن وجود صراع أجيال وليس تدافع أجيال وتداول مسؤوليات وسلطة. ولو أن

المؤتمرات السادس والسابع والثامن عُقدت لكانت الأمور مختلفة.

آخر مجلس وطني فلسطيني انتخب لجنة تنفيذية في سنة 1996، أي منذ ثمانية أعوام، بينما قانون المنظمة ينص على ضرورة عقد المجلس كل ثلاثة أعوام. ثم نتحدث عن مجتمع فلسطيني وقوى سياسية أصبحت تعرف بأشخاصها لا بأسمائها، تقول ياسر عرفات، ونايف حواتمه، وسمير غوشة، وأبو العباس رحمة الله عليه، وأحمد جبريل، وتقول حماس كذا. هل هناك قوة سياسية يقودها الشخص ذاته لثلاثين عاماً، تزيد أو تنقص، ومكاتب سياسية هي هي، ومجلس مركزي... أي أطر قيادية لا تعرف تغييراً إلاّ بحدود طفيفة؟

الاتحادات أيضاً تعاني المشكلة ذاتها. ألم ينجب الشعب الفلسطيني غير هذا العدد من النساء، ومن المهندسين، ومن العمال، إلخ، لقيادة هذه النقابة أو ذاك الاتحاد؟

لقد عدنا إلى أرض الوطن ولم نتمكن من توحيد الأطر، ومن وضع أنظمة وقوانين تتلاءم مع هذه الاتحادات، فأصبحت هي الأُخرى تعرف بأشخاصها، وكذلك السفارات أصبحت تعرف بأشخاصها، والأجهزة والوزارات... هناك إخوة من أعضاء المجلس التشريعي يعودون إلى اللجان التي كانوا يرئسونها بعد أن يتركوا الحكومة. هذا وضع لا يمكن أن يستمر، وبالتالي هناك دعوات حقيقية إلى الإصلاح الداخلي، وإلى تأمين آليات تداول السلطة، وإلى إيجاد حالة تواصل للأجيال وليس صراع أجيال.

صيام: في تقديري أن الانتخابات أفضل وسيلة لفرز من يمثل الشعب، وتوفر وضعاً أكثر راحة وطمأنينة، ولا سيما إذا جرت في جو انتخابي سليم ونزيه. كما أنها تعطي فرصة حقيقية لتداول السلطة ولاشتراك كثير من الكفاءات المعطلة والمغيبة.

نحن في حركة حماس مع إجراء الانتخابات في جميع مؤسسات الشعب الفلسطيني، وكي لا تظل حكراً على جهة معينة تتصرف في القرار تحت شعار لا أريكم إلاّ ما أرى. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf